

السلطة الوطنية القاسطينية

دراسات في التجربة والأداء
2013-1994

تحرير

د. محسن محمد صالح

المشاركون

أ. د. أحمد مبارك الخالدي
أ. حياة محمد الندا
أ. غنى سامي جمال الدين
د. محسن محمد صالح
أ. إقبال وليد عميش
أ. ربيع محمد الدنان
أ. فاطمة حشمان عيثاني
د. نادية سعد الدين
أ. باسم جلال القاسم
أ. صالح محمود الشناتل
أ. فراس أبو هلال
أ. وائل أحمد سعد
أ. حسن محمد ابحيص
أ. عزيز هارون كايد
د. فريد أبو ضهير
أ. د. وليد عبد الحفي



الفصل الخامس عشر

إشكالية الفساد في السلطة الفلسطينية

أ. فاطمة حسان عيتاني

إشكالية الفساد في السلطة الفلسطينية

زهيد:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في السلطة الفلسطينية، منها ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق المفسدين، وضعف الأجهزة الأمنية والقضائية والرقابية وغياب استقلاليتها، وهو ما يُعدّ سبباً مشجعاً على الفساد، بالإضافة إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي وإعاقته لعملية تطوير المجتمع الفلسطيني.

وقد أثر الفساد في السلطة الفلسطينية على مختلف نواحي حياة الشعب الفلسطيني، وعلى دور السلطة وسمعتها، وذلك لتورط شخصيات كبيرة من السلطة في أعمال لها علاقة بالفساد، وعدم محاسبتها بل بقائها قريبة ومحسوبة على السلطة الفلسطينية؛ وهذا التداخل القائم بين الفاسدين وصناع القرار يزيد من صعوبة إجراء متابعة أو محاكمة للفاسدين. هذا، بالإضافة إلى تبعات آثار الفساد على الاقتصاد الفلسطيني، وانتشار البطالة والفقر والحقد بين شرائح المجتمع، نتيجة لتعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية حيث يزداد الأغنياء غنى والفقراء فقراً.

إن ملف الفساد هو ملف حساس لكن لا بدّ من طرحه، لذا قمنا بتناوله من خلال ما يتوفر لدينا من معلومات متداولة إعلامياً، وتجنبنا عرض الجوانب الأخلاقية منها إلا للضرورة. وليس المقصد من وراء عرضنا لبعض حالات الفساد في السلطة التشهير بأحد، ولكن المقصد هو تسليط الضوء على المشكلة التي لا بدّ للقانون والقضاء أن يحسمها، لأنها تنخر في جسم السلطة الهزيل، الذي لن يقوى على النهوض إلا عندما يشد عوده بنفض غبار فساده ومشاكله، ليمضي نحو تحرير الأرض المقدسة من دنس الاحتلال.

أولاً: الفساد في منظمة التحرير الفلسطينية:

تُعد منظمة التحرير الفلسطينية، من الناحية الرسمية، الهيكل الجامع لفصائل المقاومة الفلسطينية منذ إنشائها، بالرغم من عدم انضمام منظمات وفصائل لها حضور شعبي واسع إليها، مثل حركتي حماس والجهاد الإسلامي، حتى هذه اللحظة (سنة 2013). والمنظمة ممثل الكيانية السياسية الفلسطينية باعتباريات التأسيس والتمثيل والشرعية العربية والدولية التي اكتسبتها؛ بالرغم مما تعانيه حالياً من مشاكل داخلية، ومن تضاؤل دورها، ومن تغوّل السلطة الفلسطينية عليها.

تحصل منظمة التحرير الفلسطينية على مواردها عن طريق مساعدات مالية أو عسكرية أو خدمات تقدم إليها. وقد نصت المادة 24 من القانون الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية على إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني، الذي بدوره يقوم بتمويل أعمال المنظمة، من خلال فرض ضرائب ثابتة على الفلسطينيين، والمساعدات المالية التي تقدمها الدول العربية والأجنبية. كما فرض الصندوق ضريبة التحرير، التي يتم تحصيلها من جميع العاملين في الدوائر الحكومية العربية، بنسبة تتراوح بين 3-6% من مدخلهم¹. وقدّر بعض الباحثين قيمة الضريبة المقتطعة من رواتب الموظفين الفلسطينيين حتى سنة 1990 بنحو 14 مليار دولار أمريكي².

استمرت منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل على إدارة شؤون الشعب الفلسطيني حتى توقيع اتفاقيات أوسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية، التي همّشت دور المنظمة لاعتبارات عديدة، منها تمركز الصلاحيات في السلطة والمنظمة وحركة فتح على حدّ سواء في شخصية ياسر عرفات، وبعد ذلك أصبحت المساعدات المالية تذهب إلى السلطة الفلسطينية.

بعد وفاة ياسر عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر 2004، كُثر الحديث عن مصير أموال المنظمة؛ ففي 2003/8/15 نشرت القدس العربي تقريراً يفيد بأن محمد رشيد العراقي الأصل، المعروف أيضاً بخالد سلام، والذي انضم إلى صفوف الثورة وهو في مقتبل العمر، المستشار المالي لياسر عرفات وحامل مفاتيح أرصدة عرفات السرية،

¹ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2009، انظر: <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4321>

² جمال المجايده، "هل صحيح أن السلطة مفسدة: أين طارت المليارات؟"، القدس العربي، 2006/4/24.



ومدير صندوق الاستثمار في منظمة التحرير الفلسطينية حتى سنة 2005، قد قطع علاقته بالكامل مع ياسر عرفات³. وكان يمثل وقتها مع محمد دحلان التيار الذي يشجع عرفات للتجاوب مع مطالب الإسرائيليين خلال مؤتمر أوسلو، لدرجة دفعت عضو اللجنة المركزية السابق لفتح هاني الحسن لتسميتهما بتيار الأسرلة في فتح والسلطة الفلسطينية، هذا إلى جانب تمثيله عرفات في صفقات سياسية حساسة⁴.

ونشرت صحيفة القدس العربي صورة عن وثيقة سرية بخط محمد رشيد موجهة إلى ياسر عرفات، يتحدث فيها عن الاستثمارات والأرباح التي حققتها إحدى الشركات، وقد بلغت قيمة الحافظة المالية لهذه الشركة حسب التقرير نحو 313 مليون دولار أمريكي، كما أشارت الوثيقة إلى أن حجم الاستثمارات التي بحوزة محمد رشيد هي زهاء ملياري دولار أمريكي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة التي أوردتها صحيفة القدس العربي مؤرخة بـ 1997/6/27، أي بعد ثلاث سنوات من دخول عرفات إلى أراضي السلطة الفلسطينية⁵.

وكشفت وثائق ويكيليكس، أن اسم رشيد تردد على لسان وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman سنة 2006، عندما اقترح على السفير الأمريكي في تل أبيب ريتشارد جونز Richard Jones اسم رشيد بوصفه ”شريكاً ملائماً“، ليحل محل محمود عباس الذي وصفه ليبرمان بالضعيف والفاقد⁶.

من جهته، أكد محمد رشيد أنه جاهز للمثول أمام أي هيئة قضائية مستقلة، غير خاضعة لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، للتحقيق فيما اتهم به من الفساد. ودعا رشيد رئيس هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية رفيق النتشة، للعودة إلى محمود

³ القدس العربي، 2003/8/15.

⁴ محمد العلي، السلطة الفلسطينية تحاكم ”فقير خانقين“، الجزيرة.نت، 2012/5/31، انظر: <http://bit.ly/1uc3Aa7>

⁵ القدس العربي، 2003/8/15.

⁶ ”ويكيليكس“: ليبرمان اقترح محمد رشيد لرئاسة السلطة بدلاً من عباس، الحياة الجديدة، 2011/4/9، انظر: <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=135153&cid=2192>؛ وانظر:

Yossi Verter, Haaretz WikiLeaks exclusive/ Lieberman's pick for PA president: Arafat's economic adviser, Haaretz, 8/4/2011,

<http://www.haaretz.com/news/haaretz-wikileaks-exclusive/haaretz-wikileaks-exclusive-liberman-s-pick-for-pa-president-arafat-s-economic-adviser-1.354817>

عباس وسؤاله عن الأموال التي بحوزته، وكيف أنه جاء إلى فلسطين سلمه بيده 25 ألف دولار أمريكي، بتكليف من ياسر عرفات، وأصبحت لديه اليوم أموال وعقارات تقدر بـ 15 مليون دينار أردني⁷.

وفي حزيران/ يونيو 2012، دانت محكمة فلسطينية خاصة بمكافحة الكسب غير المشروع غيابياً محمد رشيد باختلاس ملايين الدولارات خلال حكمه، وحُكم عليه بالسجن لمدة 15 عاماً، وإعادة أموال مسروقة قيمتها 33.5 مليون دولار أمريكي؛ في أكبر قضية لمكافحة الفساد خلال تاريخ السلطة الفلسطينية على مدى عشرين عاماً⁸. وأصدرت هيئة محاكمة الفساد الفلسطينية بياناً باسم رفيق النتشة، الذي أكد أن السلطة الفلسطينية تنسق مع الإنتربول INTERPOL للقبض على رشيد⁹. ولكن الإنتربول وبعض الدول العربية وحتى الأجنبية ما زالت ترفض التعاون مع السلطة لاعتقال رشيد، الذي يحمل أكثر من جواز سفر على حدّ قولها¹⁰. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2012، شرعت نيابة هيئة مكافحة الفساد، بمصادرة أموال وممتلكات في الأراضي الفلسطينية، تعود لكل من محمد رشيد، ووليد النجاب، وخالد الفراء، وتقدر بملايين الدولارات لصالح خزينة السلطة الوطنية¹¹.

كما كثر الحديث عن الاستثمارات الخارجية للمنظمة وحسابات بعض قياداتها وحيياة البذخ والترف التي يعيشونها. ولكن من الصعب حصر ممتلكات منظمة التحرير، وذلك لأنها مسجلة قانونياً بأسماء العشرات من المسؤولين الذين توفي بعضهم، وما يزال عدد منهم يقطنون في دول عربية وأجنبية، وبسبب تعدد الجهات التي تجبي الأموال للمنظمة، وسوء الإدارة، وهو ما كان سبباً رئيسياً في عدم التمكن من الإشراف والرقابة

⁷ رشيد: مستعد لتحاكمني جهة مستقلة عن محمود عباس، العربية.نت، 2012/5/17، انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2012/05/17/214583.html>

⁸ محكمة فلسطينية تقضي غيابياً بسجن مساعد لعرفات، رويترز، 2012/6/7، انظر: <http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE8560B320120607>

⁹ رشيد: مستعد لتحاكمني جهة مستقلة عن محمود عباس، العربية.نت، 2012/5/17.

¹⁰ وليد عوض، السلطة تفشل في اعتقال محمد رشيد المتهم باختلاس بسبب رفض "الإنتربول" ودول عربية التعاون معها، القدس العربي، 2012/9/27، انظر: <http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today\27qpt949.htm&arc=data\2012\09\09-27\27qpt949.htm>

¹¹ "مكافحة الفساد" تضع يدها على أموال وممتلكات محمد رشيد ووليد النجاب، القدس، 2012/10/18، انظر: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/392382>

على الأموال الداخلة والخارجة منها؛ مما جعل عملية الفساد تستشري بين بعض أعضاء المنظمة من ضعيفي النفوس، وما انعكس بطبيعة الحال على السلطة الفلسطينية التي أنشئت سنة 1994، والتي كانت امتداداً طبيعياً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وحتى يومنا هذا، ليس حال منظمة التحرير بأحسن من حالها في السنوات السابقة، فهي ما زالت تحت هيمنة حركة فتح، ولم تتمكن من تفعيل مشاركة باقي مكونات الشعب الفلسطيني؛ كما لم تتمكن من استعادة دورها وتفعيل مؤسساتها.

ثانياً: الفساد في السلطة الفلسطينية:

سعت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ قيامها سنة 1994، إلى نقل العديد من جوانب صنع القرار الفلسطيني من دوائر منظمة التحرير إلى دوائر ووزارات السلطة الفلسطينية، كما نقلت معها العديد من شوائب المنظمة من فساد إداري ومالي. وفي تحليل لمنظمة الشفافية الدولية Transparency International في برلين سنة 2005، والتي تقوم بتحليل مستويات الفساد حسب درجة استغلال الوظائف العامة للمنفعة الشخصية، جاءت السلطة الوطنية الفلسطينية في المرتبة 107 في قائمة الدول الفاسدة¹². والجدول التالي يبين المرتبة التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية بين دول العالم في مقياس مستويات الفساد خلال السنوات الثلاث التالية¹³:

Site of Transparency International, Corruption Perceptions Index 2005, ¹²
http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2005

Transparency International, Corruption Perceptions Index, ¹³
http://archive.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/

جدول رقم (1): المراتب التي حصلت عليها السلطة الفلسطينية
بين دول العالم في مقياس مستويات الفساد 2003-2005

المرتبة	السنة
78 من أصل 133	2003
108 من أصل 145	2004
107 من أصل 158	2005

وفي أيار/ مايو 1997، صدر تقرير لجنة المراقبة في المجلس التشريعي الفلسطيني، مؤكداً اختفاء 326 مليون دولار أمريكي من ميزانية السلطة التي كانت بحدود 1.5 مليار دولار. وقد صوّت المجلس التشريعي بحجب الثقة عن حكومة عرفات حينها بـ 56 صوتاً مقابل صوتاً واحداً بسبب ذلك¹⁴.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1999، وقّع عشرون مفكراً وشخصية فلسطينية بارزة "بيان العشرين" ضد الفساد والغلاء، والذي اتهم السلطة بالمحسوبية وغير ذلك، وقد اعتُقل بعض الموقعين على البيان واعتُدي على آخرين، وأعيد ملف الفساد إلى الأدرج¹⁵.

وفي أوائل سنة 2006، قال فواز أبو ستة، الذي كان مرشح قائمة الطريق الثالث، أن سلام فياض الوزير السابق للمالية في السلطة الفلسطينية حينها، كشف عن سبعة آلاف وظيفة وهمية تذهب مرتباتهم إلى جيوب بعض المسؤولين في السلطة الفلسطينية. كما أكد فياض أن نحو 40% من مخصصات الشعب الفلسطيني ومقدراته كانت تذهب إلى جيوب أشخاص معدودين ومعروفين لدى الشعب الفلسطيني¹⁶.

ملاحظة: ورد في هذه الصفحة من نص الدراسة الأصلية المنشورة سنة 2015، فقرة حول اتهامات بالفساد المالي لفؤاد بسيسو محافظ سلطة النقد الفلسطيني، بناء على ما ورد في بعض وسائل الإعلام سنة 1996. وقد تواصل د. فؤاد بسيسو مع المركز وأخر سنة 2021 نافياً الاتهامات ومفنداً إياها، ومزوداً للمركز بعدد من الوثائق التي تثبت براءته من التهم والادعاءات بحقه. ولذلك قمنا بحذف هذه الفقرة من النص. كما نعتذر للدكتور بسيسو عن أي إساءة حدثت، دونما أي قصد، لشخصه الكريم.

¹⁴ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 117.

¹⁵ الحياة، 1999/12/21.

¹⁶ د. فواز أبو ستة: سلام فياض استطاع أن يكشف 7000 وظيفة وهمية تذهب مرتباتهم إلى جيوب بعض المسؤولين، دنيا الوطن، 2006/1/18، انظر:

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/35235.html>

كما كشف النائب العام للسلطة الفلسطينية المستشار أحمد المغني، في 2006/2/5، عن اختلاس 700 مليون دولار أمريكي على الأقل من الأموال العامة خلال عشرة أعوام تقريباً، منها اختلاس 300 مليون دولار أمريكي في ملف واحد من ملفات الاختلاس التي تصل إلى نحو خمسين ملفاً¹⁷.

وفي حزيران/ يونيو 2006، كشفت مصادر في ديوان الموظفين العام التابع للسلطة الفلسطينية عن وجود 788 وظيفة بمنصب مدير عام في السلطة، وأشارت تلك المصادر إلى أن 96 مديراً عاماً في السلطة لا يحملون أي مؤهل علمي، و39 مديراً عاماً يحملون الثانوية العامة فأقل، و33 مديراً عاماً يحملون درجة الدبلوم المتوسط. يشار هنا إلى أن حامل درجة المدير العام يتلقى راتباً قدره 6,500 شيكل (نحو 1,800 دولار أمريكي) راتباً أساسياً، ومع العلاوات والبدلات قد يصل إلى ثمانية آلاف شيكل (نحو 2,200 دولار أمريكي)¹⁸.

وقال عضو المجلس الثوري لحركة فتح عدلي صادق، في 2006/7/7، في حوار له مع الجزيرة.نت، أن هناك "فساد بحجم كبير جداً في السلطة لكن أسبابه حركة فتح"، وأضاف أن ديوان الموظفين العام هو واحد من بين عدة دعائم يقوم عليها الفساد في السلطة الفلسطينية، وقال: "هذه قصة مفتاحها أنا أعين لك واحداً وأنت تُعين لي واحداً، فهناك آلاف من الموظفين الوهميين، منهم أولاد وبنات رموز في السلطة، وهناك عشرات الآلاف من الفلسطينيين أصحاب الكفاءات لا يجدون عملاً"¹⁹.

وفي تموز/ يوليو 2007، قال عضو اللجنة الحركية العليا لفتح، عضو المجلس الثوري للحركة، أحمد غنيم، إن سبعة آلاف موظف من أصل 23 ألفاً ممن لم يتقاضوا رواتبهم

¹⁷ علي البطة، القضاء الفلسطيني يحقق في اختلاس 700 مليون دولار من خزائن السلطة: النائب العام أكد تورط عدد من كبار المسؤولين، العربية.نت، 2006/2/5، انظر: <http://www.alarabiya.net/articles/2006/02/05/20883.html>

¹⁸ السبيل، 2006/9/19؛ وانظر: مصادر رسمية تكشف عن بعض مظاهر الفساد في الحكومات السابقة وتؤكد وجود 788 مديراً عاماً في السلطة بينهم 96 مديراً لا يحمل أي مؤهل علمي و72 مديراً لا يحمل شهادة بكالوريوس!!، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/19، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/19_9_06.htm

¹⁹ محمد عبد العاطي، عدلي صادق عضو المجلس الثوري لحركة فتح: فساد فتح بالمليارات، الجزيرة.نت، 2006/7/7، انظر: <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/84d27805-0e41-4bf6-8cf1-3cf2f7996d4b>

أخيراً جرى تعيينهم من قبل حركة فتح بشكل غير قانوني، مطالباً بقضاء مستقل وبمحكمة خاصة تتعاطى مع قضايا الفساد بشكل جدي²⁰.

وفي استطلاع أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية خلال الفترة 1997/6/7-5، بلغت نسبة من يعتقد بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية 63%، مقارنة بـ 57% في شهر نيسان/أبريل 1997 و 49% في أيلول/سبتمبر 1996. كما أن هناك 57% من المشاركين في هذا الاستطلاع يعتقدون بأن الفساد سوف يزداد أو يبقى كما هو في المستقبل²¹.

وفي استطلاع آخر أجراه المركز نفسه في الفترة ما بين 1998/3/7-5، أعرب 61% عن اعتقادهم بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. وكانت نسبة المعتقدين بوجود الفساد قد بلغت 63% في تشرين الثاني/نوفمبر 1997 و 65% في أيلول/سبتمبر 1997. كذلك اعتقدت نسبة بلغت 50% أن هذا الفساد سوف يزداد أو يبقى كما هو في المستقبل²².

وبلغت نسبة من يعتقدون بوجود الفساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية من خلال عدة استطلاعات أجراها المركز نفسه، 74% في الفترة 2001/12/24-19²³، و 86.6% في الفترة 2004/12/5-1²⁴، و 86% في الفترة 2005/12/8-6²⁵، و 87% في الفترة 2006/12/16-14²⁶.

²⁰ الغد، 2007/7/9.

²¹ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وحدة البحوث المسحية، نتائج استطلاع الرأي العام رقم (28)، 1997/6/7-5، انظر: <http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/97/p28a1.html>

²² المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وحدة البحوث المسحية، نتائج استطلاع الرأي العام رقم (32)، 1998/3/7-5، انظر: <http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/cprspolls/98/p32a1.html>

²³ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (3)، 2001/12/24-19، انظر: <http://www.pcpsr.org/ar/node/374>

ملاحظة: أعاد المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ترقيم استطلاعاته من جديد بدءاً من سنة 2000.

²⁴ مركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (14)، 2004/12/5-1.

²⁵ مركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (18)، 2005/12/8-6، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p18a.pdf>

²⁶ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (22)، 2006/12/16-14، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p22a.pdf>

والجدول التالي يُظهر نسبة الفلسطينيين الذين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية في سنوات مختارة منذ إنشاء السلطة وحتى سنة 2006، من خلال عدة استطلاعات:

جدول رقم (2): نسبة من يعتقد بوجود فساد في مؤسسات وأجهزة السلطة - فترات مختلفة

النسبة (%)	الفترة
63	1997/6/7-5
61	1998/3/7-5
74	2001/12/24-19
86.6	2004/12/5-1
86	2005/12/8-6
87	2006/12/16-14

وبعد استلام حماس السلطة في قطاع غزة سنة 2007، أظهرت استطلاعات مقارنة بين الفساد المتفشي في مؤسسات السلطة الفلسطينية التابعة لحكومة الطوارئ في رام الله والفساد المتفشي في مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة، أن نسبة الفلسطينيين الذين يعتقدون بوجود فساد في مؤسسات السلطة التابعة لحكومة الطوارئ أكبر من الذين يعتقدون بوجود الفساد في مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة.

ويوضح الجدول التالي نسبة الذين يعتقدون بوجود الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية التابعة لحكومة الطوارئ في رام الله مقارنة مع مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة، بحسب استطلاعات أجراها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، بالرغم من أن مؤيدي الحكومة المقالة ينظرون لنتائجه بعين الشك، بسبب خلفيات القائمين على الاستطلاع، وبسبب وجوده تحت هيمنة السلطة في الضفة الغربية:

جدول رقم (3): نسبة الذين يعتقدون بوجود الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية التابعة لحكومة الطوارئ في رام الله مقارنة مع مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة - فترات مختلفة (%)²⁷

مؤسسات السلطة التابعة لحكومة الطوارئ في رام الله	مؤسسات السلطة التابعة للحكومة المقالة في قطاع غزة	الفترة
77.8	57.9	2007/12/16-11
70.5	60.6	2010/12/18-16
70.4	60.2	2011/12/17-15
73.8	53.1	2012/12/15-13
77	68	2013/12/22-19

1. الفساد والمحسوبيات في الوزارات الفلسطينية:

تميزت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها باحتوائها على "مغارات علي بابا"، وكلما وصلت إلى حقيقة تكشف فيها فساداً تكتشف حقائق أخرى، من فساد، وسرقة، واختلاس، ورشاوى، وسرقة أموال الشعب، وتلاعب بالملكات العامة. وانكشفت العشرات من ملفات الفساد خصوصاً بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية سنة 2006، وفوز حركة حماس.

عمدت قيادة حركة فتح في مواقعها الأمنية والحكومية على وضع شروط خاصة للتوظيف في السلك الحكومي، حتى يمكنها من ناحية توظيف أعضاء فتح والمحسوبين

²⁷ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (26)، 2007/12/16-11، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p26a.pdf>؛ والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (38)، 2010/12/18-16، انظر: http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p38a_0.pdf؛ والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (42)، 2011/12/17-15؛ والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (46)، 2012/12/15-13، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p46a.pdf>؛ والمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة البحوث المسحية، استطلاع رقم (50)، 2013/6/22-19، انظر: <http://www.pcpsr.org/sites/default/files/p50a.pdf>

عليها، ومن جهة أخرى إقصاء أعضاء وأنصار الحركات الأخرى مهما كانت كفاءاتهم. وتضم الوزارات والمؤسسات الحكومية، بحسب القيادي في فتح عبد الله الإفرنجي، 90% من كوادر فتح²⁸.

وأصبحت ظاهرتا الوساطة والمحسوبية جزءاً من نظام يحكم عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، وقد استفحل هذا الداء الخطير في جميع وزارات السلطة، حيث باتت الوساطة والمحسوبية معياراً يتم من خلاله تعيين الموظفين وتحديد رتبهم أو صرفهم. وفي استطلاع للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، في الفترة ما بين 30-31/12/2004، رأى 82% من المواطنين أن الفساد منتشر بشكل أكبر في القطاع الحكومي، و52% من المواطنين يرون بأن الوساطة هي الشكل الأبرز للفساد في المجتمع الفلسطيني، و22% من المواطنين يرون بأن الرشوة هي الأكثر انتشاراً، و14% يرون أن المحسوبية هي الأكثر انتشاراً²⁹.

وفي نموذج بسيط عن الفساد المستشري في الوزارات، نسبت صحيفة يديعوت أحرونوت في حزيران/يونيو 1997، إلى عضو البرلمان الفلسطيني عصام الشنطي أنه قال: "لكل وزير في السلطة الفلسطينية ثلاثة عشر حارساً، وثمانية خطوط هاتفية وعدد من السيارات، بما تصل كلفته إلى حوالي أربعمائة ألف دولار سنوياً". وأضاف الشنطي أن 36% من إجمالي ميزانية الوقود في السلطة الفلسطينية تخدم مكاتب الوزراء³⁰.

وفي استطلاع أجراه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، سنة 2012، رأى 23% من المستطلعين أن وزارة المالية تُعدّ المجال الأكبر للفساد، تليها وزارة الصحة بحسب رأي 20% منهم، ثم وزارة الشؤون الاجتماعية بحسب 16% من المستطلعين³¹.

²⁸ وزارة الصحة في الحكومات السابقة.. إقصاء وظيفي وتعيينات على أساس تنظيمي ومخالفات قانونية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/21، انظر:

<http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?itemid=106890>

²⁹ أمان، استطلاع حول الوساطة في الأراضي الفلسطينية، 2004، انظر: <http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/opinionpolls?page=1>

³⁰ الرأي، 1997/6/2.

³¹ أمان، تقرير الفساد ومكافحته: فلسطين 2011، نيسان/أبريل 2012، ص 16، انظر: <http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/annualcorruption>

وفيما يلي عرض لبعض عمليات الفساد التي شهدتها بعض الوزارات والهيئات الفلسطينية:

أ. وزارة الصحة:

شهدت وزارة الصحة الفلسطينية العديد من عمليات الفساد الإداري والمالي والمحسوبيات، كان أبرزها قبل تشكيل حكومة إسماعيل هنية سنة 2006. وبحسب موظفين في وزارة الصحة، فإن ترقيات تمت بالوزارة سنة 2005 وتضمنت عشرات القرارات التي قام باتخاذها وزير الصحة السابق ذهني الوحيد قبل استقالته بقليل، منها ترقية نحو عشرين مديراً ومديراً عاماً، بهدف تمكين أشخاص محسوبين عليه، وجميعهم من حركة فتح، دون أي معايير مبنية على الكفاءة والمهنية. وقد تمت تلك القرارات على الرغم من المرسوم الرئاسي بوقف التعيينات والترقيات العشوائية. كما تمت إضافة هؤلاء المدراء إلى الهيكلية الخاصة بوزارة الصحة، التي تم إعدادها بتدخل مباشر من قياديين في الأجهزة الأمنية ومرجعيات في فتح. وطالب رئيس الوزراء حينها أحمد قريع اللجنة الوزارية بتمرير الهيكلية من أجل دعم فتح. وبالتالي وصل عدد مدراء وزارة الصحة بعد الترقيات من 250 مدير إلى 300 مدير ومدير عام. مع العلم أن الحد الأدنى لراتب المدير العام يصل إلى 1,300 دولار أمريكي، إضافة إلى السيارة والمرافقين وبدلات السفر والمهمات³².

كما كشفت وثائق رسمية فلسطينية، نشرها المركز الفلسطيني للإعلام، عن آليات التوظيف التي كانت متبعة في الحكومات الفلسطينية السابقة، التي شكلتها حركة فتح، والمتمثلة بإرسال قيادة الحركة قوائم بأسماء المرشحين للتوظيف، ومن ثم يقوم الوزير المعني باعتمادهم وتوظيفهم دون مراعاة للكفاءة.

ومن أمثلة ذلك، عندما أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني برئاسة أحمد قريع، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في 2005/6/28 بالمصادقة المبدئية على تعيين 141 موظفاً من الفنيين والمختصين في مستشفى تل السلطان في مدينة رفح في قطاع غزة، فأرسل، بحسب

³² أمراض الفساد ووباء الاستنزاف تنخر جسم وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/2/22، انظر:

http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/22_2_06_1.htm



وثائق نشرها المركز الفلسطيني للإعلام، ماجد أبو شمالة، عضو المجلس التشريعي عن حركة فتح، في 2005/7/2 إلى وزير الصحة كشفاً باسم حركة فتح، يتضمّن أسماء 69 شخصاً للتوظيف، ثم كشفاً ثانياً فيه ثمانية أسماء أخرى دون مراعاة لقرار مجلس الوزراء أو لتكافؤ الفرص، كما تمّ تغيير أسماء بعد تسجيلها في الكشف، حيث أرسل أبو شمالة في 2006/3/18 كتاباً إلى المدير العام في وزارة الصحة جمال النجار يطالبه فيها بإضافة ثلاثة أسماء بدلاً من ثلاثة سابقين³³.

والأمر نفسه حصل عندما أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني نفسه أيضاً، قراراً في جلسته في 2005/7/12 بتعيين مئة من الكوادر البشرية ما بين أطباء وممرضين وصيادلة وطواقم فنية للعمل في مستشفى الشهيد أبو علي إياد، في بيت حانون في قطاع غزة. لكن القوائم التي سلمها ماجد أبو شمالة—وكان يتصرف على أنه صاحب القرار في التوظيف—لوزير الصحة، ضمت 58 شخصاً من أصل مئة موظف، لم يكن من بينهم طبيب أو ممرض أو فنيّ متخصص كما ينص القرار، بل جميعهم كان ما بين حاصل على شهادة الثانوية العامة أو الابتدائية في مخالفة صارخة للقرار، للعمل ما بين طبّاح وجنايني ومراسل وكاتب،... الخ³⁴.

وتُظهر هذه الوثائق بعض القرارات، وطلبات تعيينات، واستبدال أسماء مقبولة خاضت امتحان للتوظيف بأسماء أخرى لم تخضع لامتحان، في وزارة الصحة، موقعة من قبل ماجد أبو شمالة³⁵:

³³ وزارة الصحة في الحكومات السابقة.. إقصاء وظيفي وتعيينات على أساس تنظيمي ومخالفات قانونية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/21.

³⁴ المرجع نفسه.

³⁵ صور عن بعض وثائق التعيينات خلال الحكومات السابقة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006، انظر: <http://www.palestine-info.com/arabic/spfiles/2006/fasad/photo/index.htm> ولم يتسنّ للكاتب التحقق من صحة الوثائق.

كما كشفت مصادر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي United Nations Development Programme (UNDP) للمركز الفلسطيني للإعلام، أنه في حزيران/يونيو 2005، كان هناك منحة يفترض أن تقدم لطبيب يعمل بوزارة الصحة الفلسطينية بقيمة 57,500 دولار أمريكي، للحصول على شهادة الدكتوراه في مجال سرطان الدم، إلا أنها فوجئت بأن المنحة أعطيت لطبيبة غير موظفة بوزارة الصحة، وهي إحدى قريبات محمد دحلان.³⁶

كما كشف عن ملف تهريب يتعلق بمسؤول كبير في وزارة الصحة وشركة فلسطينية للأدوية، حيث تم تهريب أدوية بقيمة 120 مليون دولار أمريكي دخلت كهدية لوزارة الصحة معفية من الرسوم الجمركية، وبيعت هذه الأدوية في الأسواق المحلية.³⁷

وفي عهد وزير الصحة جواد الطيبي سنة 2003، وبحسب المركز الفلسطيني للإعلام، اكتشف أن مسؤول حسابات دائرة المشاريع الدولية في وزارة الصحة تمكن من توظيف زوجته في أحد المشاريع، ثم تم رفع راتبها من 500 إلى 4,500 دولار أمريكي من خلال عمليات تزوير في الشيكات، وفي ظلّ عدم وجود رقابة حقيقية على حسابات دائرة المشاريع الدولية في الصحة. هذا بالإضافة إلى سرقات بمئات آلاف الدولارات. وحاول الوزير الطيبي إجراء تحقيقات لحسابات المستشفى الأوروبي والبنك الإسلامي للتنمية، إلا أنه لم يتم إكمال التحقيق في هذين الموقعين بسبب رفض متنفذين كشف السرقات.³⁸

ومن بين الملفات الأكثر إهداراً للمال العام، بحسب المركز الفلسطيني للإعلام، ومن ضمن الملفات التي تحتاج إلى مراجعة، ملف التحويلات الخارجية والذي يكلف وزارة الصحة معظم الموازنة، حيث أصبحت التحويلة الخارجية تصرف حتى لو كان المرض ”حَبُّ شباب“، وحيث وصلت ميزانية العلاج الخارجي خلال سنة 2005 إلى نحو 100 مليون دولار أمريكي؛ في حين تعطل إنشاء قسم قسطرة القلب مدة تسعة أعوام.³⁹

³⁶ منحة للحصول على الدكتوراه في سرطان الدم قدّمها برنامج (UNDP) منحت دون وجه حق لإحدى قريبات الوزير السابق ”دحلان“، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/2، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/2_9_06.htm

³⁷ أمراض الفساد ووباء الاستزلام تنخر جسم وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/2/22.

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ المرجع نفسه.

وفي 2008/4/2، تبادل وزير الصحة فتحي أبو مغلي وشركة الجلاء لتوريد الأدوية الاتهامات حول صفقة دواء، ففي حين اتهم أبو مغلي شركة الجلاء، ومقرها قطاع غزة، باستيراد أدوية من الخارج برقم تسجيل خاص بالتبرعات للشعب الفلسطيني وبيعها للمواطنين، فقد اتهمت الشركة المذكورة الوزير أبو مغلي بإهدار نحو 50 مليون شيكل (نحو 14 مليون دولار أمريكي⁴⁰) خلال مناقصة للأدوية في الضفة الغربية⁴¹. وأوصت لجنة تقصي حقائق برلمانية فلسطينية، بإقالة وزير الصحة فتحي أبو مغلي الذي حملته مسؤولية تجاوزات تتعلق بشبهات حول الفساد المالي والإداري في القطاع الصحي⁴².

يُذكر أن حالة التضخم الوظيفي تأتي في ظلّ ما تمّ الكشف عنه من تراكم قروض لوزارة الصحة لم يتم تسديدها منذ سنة 1999، والتي وصلت حتى سنة 2006 إلى نحو عشرة ملايين دولار أمريكي، وهي معلقة على الرغم من إغلاق الموازنات على مدار الأعوام الماضية⁴³.

ب. وزارة المالية:

كشفت إحدى وثائق وزارة المالية، بحسب المركز الفلسطيني للإعلام، أن عضو المجلس الثوري لحركة فتح والوزير السابق عبد العزيز شاهين المعروف بأبو علي شاهين، كان ينفق على مكتبه الخاص من أموال الشعب الفلسطيني بما يكفي لإطعام عشرات العائلات الفلسطينية المحتاجة، فضلاً عن الكثير من المخالفات المالية والاحتفاظ بالأموال العامة. وقد أكدت الوثيقة، أنه تمت الموافقة على صرف فواتير بمبالغ كبيرة لمكتب أبو علي شاهين خلال سنة 2005، دون موافقة من رئيس السلطة الفلسطينية أو مجلس الوزراء، وهي تحت بند "نفقات طارئة". وقد تراوحت المبالغ ما بين 6-19 ألف شيكل (1,337-4,234 دولار أمريكي تقريباً⁴⁴) شهرياً. وتبيّن الوثائق أن هناك عمليات

⁴⁰ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2008، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.5878.

⁴¹ رائد عمر، تبادل الاتهامات بين وزير الصحة وشركة الجلاء لتوريد الأدوية.. الشركة تطالب بالتحقيق.. والوزير يتهمها ببيع أدوية التبرعات، معاً، 2008/4/2، انظر: <http://bit.ly/1tfVVTTH>

⁴² إضراب الأطباء يتواصل وأكثر من 750 يتقدمون باستقالاتهم.. لجنة تحقيق فلسطينية توصي بإقالة وزير الصحة، الشرق، 2011/6/10.

⁴³ أمراض الفساد ووباء الاستنزاف تنخر جسم وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/2/22.

⁴⁴ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2005، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.4878.

صرفت تمت بناءً على مكاتبات بين شاهين ووزير المالية السابق سلام فياض. وهناك وثائق موجود عليها توقيع محمد دحلان، الرئيس السابق لجهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة وصاحب النفوذ في حركة فتح، على الكتب الصادرة من مكتب عبد العزيز شاهين لصرف بعض المبالغ دون تحديد الصفة الرسمية، والتي بموجبها تمّ التوقيع على هذه المكاتبات من وزير المالية السابق سلام فياض على الصرف. ومن أمثلة هذا الصرف، ما طلبه أبو علي شاهين من صرف للمبالغ الخاصة بـ”متبقيات عزاء“ ياسر عرفات، وهو 19,950 شيكل (نحو 4,477 دولار أمريكي⁴⁵)، هذا عدا الكثير من الوثائق التي أثبتت العديد من عمليات الفساد⁴⁶.

وفي 2005/9/19، طلب المجلس التشريعي من النائب العام التحقيق مع وزير المالية السابق محمد زهدي النشاشيبي، ووكيل وزارة الاقتصاد الوطني ماهر الكرد، بعد أن وردت أسماؤهم في تقرير هيئة الرقابة العامة بشبهة ارتكاب جريمة تبديد المال العام، وللتحقيق مع النشاشيبي في قضية مصنع شركة الشرق الأوسط للأنايب (ميبكو) Middle East Pipes Company (MEPCO)، الذي تمّ الاتفاق على إقامته بالشراكة بين اللجنة العليا للاستثمار التي كان يرأسها وشركة إي أتش تي Engineering High Technology Ltd. (EHT) الإيطالية، على أن يتمّ توريد معدات المشروع من شركة المعدات الإيطالية تي في آر T.V.R. وأن يكون المشروع برأسمال قدره ستة ملايين دولار أمريكي تشكل قيمة معدات المصنع، بالإضافة إلى 2.5 مليون دولار أمريكي تمويل محلي، من خلال الاقتراض من البنوك التجارية، بشرط الرهن لتغطية مستلزمات أخرى، مثل الأرض والإنشاءات الخرسانية والتصاميم الهندسية والهيكل الحديدية. لكن المشروع لم ينفذ على الأرض، بالرغم من تحويل وزير المالية مبلغ 4.02 مليون دولار أمريكي، وهي حصة الجانب الفلسطيني في المعدات والشحن فقط، بالإضافة إلى رسوم تسجيل الشركة ورسوم الشحن لمعدات المصنع والتخليص عليها، ورواتب وبدلات ورحلات المسؤولين الذين يمثلون الهيئة العليا للاستثمار في المشروع. هذا، مع ما تحملته الخزينة العامة للسلطة بسبب التأخر في تسديد أجور النقل والتخليص لشحنات المصنع في ميناء

⁴⁵ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك ”إسرائيل“ المركزي لسنة 2006، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.4565.

⁴⁶ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/10/8، انظر: <http://bit.ly/1wWI2xq>

أشدود Ashdod خلال الفترة ما بين شباط/فبراير 1998 و 1999/8/31، والذي زاد عن 582 ألف شيكل (نحو 141 ألف دولار أمريكي⁴⁷)، بالإضافة إلى تعريض ما وصل من معدات المصنع للتلف والضياع⁴⁸.

كما كشفت مصادر خاصة في وزارة المالية عن أنه تمّ استغلال معونات تموينية موجهة للشعب الفلسطيني من جمهورية مصر العربية لأغراض الدعاية الانتخابية لحركة فتح في انتخابات البلدية التي جرت في أيار/مايو 2005⁴⁹.

وحسب بعض الوثائق، التي نشرها المركز الفلسطيني للإعلام، فقد تبين أن فياض هو الذي وقع في 2005/9/19، على أمر تحويل مبلغ 205 آلاف يورو (نحو 255 ألف دولار أمريكي⁵⁰) لشراء سيارة مصفحة لرئيس المجلس التشريعي السابق روجي فتوح، وذلك من الصندوق القومي الفلسطيني⁵¹. وهذه مخالفة واضحة لبلاغ إعداد مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2006، والمقدم من وزير المالية حينها الدكتور سلام فياض للمجلس التشريعي السابق في 2005/7/15، إذ تنصّ تعليمات مشروع القانون المذكور في الفقرة الثانية منه على "ضبط الإنفاق العام وترشيده ليكون في حدوده الدنيا بما يساعد على استمرار الأنشطة والفعاليات الأساسية وتقديم الخدمات على أسس سليمة"⁵². وفيما يلي وثيقة تثبت موافقة فياض على دفع ثمن سيارة فتوح وإدراج نفقاتها تحت ما يسمى بالنفقات الطارئة المتنوعة⁵³:

⁴⁷ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 1999، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.1423.

⁴⁸ قضية شركة مصنع الشرق الأوسط للأنايب (ميبكو)، أمان، انظر: <http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/822.html>

⁴⁹ فلسطين الآن، 2007/12/28، انظر: <http://www.paltimes.net/arabic/?action=detile&detileid=11737>

⁵⁰ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل اليورو الأوروبي وفق معطيات البنك المركزي الأوروبي لسنة 2005، الذي حدد سعر الصرف بـ 0.804.

⁵¹ ربع مليون دولار ثمن سيارة مصفحة لـ "روجي فتوح" رئيس المجلس التشريعي السابق!!، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/2، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/2_3_06.htm

⁵² المرجع نفسه.

⁵³ المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/2، انظر:

http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/fatoh-04.jpg

لم يتسنّ للكاتب التحقق من صحة الوثيقة.

PALESTINIAN NATIONAL AUTHORITY
MINISTRY OF FINANCE
CENTRAL BUDGET DEPARTMENT

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة المالية
مديرية الموازنة العامة

الرقم:
التاريخ: 2005/09/18

السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة المالية - دائرة الخزينة العامة
بموازنة: 11852
سنة: 1919هـ

السيد / إسماعيل القدرة المحترم
وكيل وزارة المالية المساعد
كعبة طيبة وبعد،

مذكرة داخلية

بالإشارة الى موافقة معالي وزير المالية حفظه الله بتاريخ 2005/8/25 على شراء سيارة مصفحة من الأردن للاخ/ روجي فتوح رئيس المجلس التشريعي بمبلغ 205,000 يورو يُرجى الاجراء لمن يلزم لعمل اللازم لتحويل المبلغ الى الصندوق القومي الفلسطيني خصصاً من مركز مسؤولية النفقات الطارئة بند نفقات طارئة متوقعة...

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير ...

فريد نظام
مدير عام الموازنة

99

08-2825942 Fax: 08-2825255
Gaza-Tel: 08-2825942 P.O.Box: 4007 - Al-Khadra complex-Gaza
E-mail: cbomof@pna.net.com

وفي آذار/مارس 2008، قررت "إسرائيل" سحب بطاقة الـ في أي بي Very Important Person (VIP) التي تمنحها للشخصيات الفلسطينية المهمة من روجي فتوح، بعد عثور شرطة المطارات والموانئ الإسرائيلية على ثلاثة آلاف هاتف خليوي في سيارته العائدة من الأردن عبر جسر الكرامة - اللنبي، بهدف تهريبها إلى الأراضي الفلسطينية. لكن فتوح أصدر بياناً استنكر فيه تسريب الحادثة للإعلام وحمل سائقه الشخصي مسؤولية 54. كما ثارت حوله اتهامات باستئجار مسكن في رام الله من المال العام بـ 40 ألف دولار أمريكي سنوياً⁵⁴.

⁵⁴ وليد عوض، تحميل سائقه الشخصي المسؤولية.. واستنكار تسريب إسرائيل للحادث، القدس العربي، 2008/3/20، انظر: <http://bit.ly/1DYoJIW>

⁵⁵ السلطة الفلسطينية وتاريخ الفساد، الجزيرة.نت، 2010/2/23، انظر: <http://www.aljazeera.net/news/pages/1b275434-13c0-4068-926e-e046e285aeb2>

وأكدت مصادر في وزارة المالية الفلسطينية في شهر أيلول/ سبتمبر 2006، بحسب وثائق نشرها المركز الفلسطيني للإعلام، أن حركة فتح قامت بتمويل حملتها الانتخابية التي جرت في 2006/1/25، بمبلغ خمسة ملايين شيكل (1.1 مليون دولار أمريكي) من موازنة السلطة الفلسطينية⁵⁶. وهذه وثيقة صادرة من مدير عام مكتب وزير المالية السابق سلام فياض، موجّهة إلى فريد غنام، مدير عام الموازنة في الوزارة، في 2005/4/12، يطلب فيها إعداد حوالة بمبلغ ثلاثة ملايين شيكل (قرابة 668 ألف دولار أمريكي) باسم حركة فتح، على حسابها الخاص في بنك القاهرة عمّان في رام الله، وذلك بناء على تعليمات فياض⁵⁷:



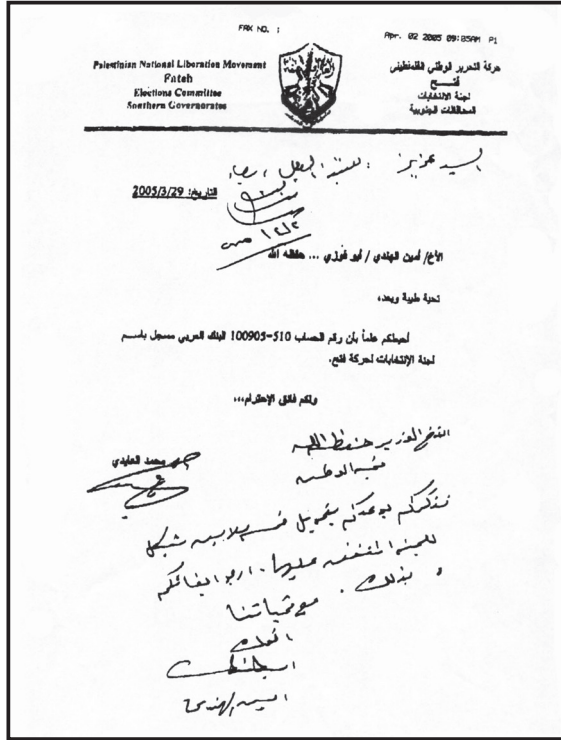
⁵⁶ وثائق تكشف السرقات وتفصيلها .. وأسماء متورّطة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/9/23، انظر:

<http://www.palinfo.com/site/pic/newsdetails.aspx?ItemId=1746>

⁵⁷ المرجع نفسه.

لم يتسنّ للكاتب التحقق من صحة الوثائق.

وهذه وثيقة أخرى مرسله في 2005/3/29 لمرشح الانتخابات عن قائمة فتح في الانتخابات التشريعية، أمين الهندي، وهو مدير المخابرات العامة سابقاً، حول رقم الحساب الخاص بلجنة الانتخابات لحركة فتح، وقام الهندي بدوره بالتوقيع عليها، موجّهاً الخطاب لوزير المالية آنذاك سلام فياض، يذكره فيها بتحويل خمسة ملايين شيكل (قرابة 1.1 مليون دولار أمريكي) للجنة المتفق عليها وضرورة الإيفاء بذلك⁵⁸:



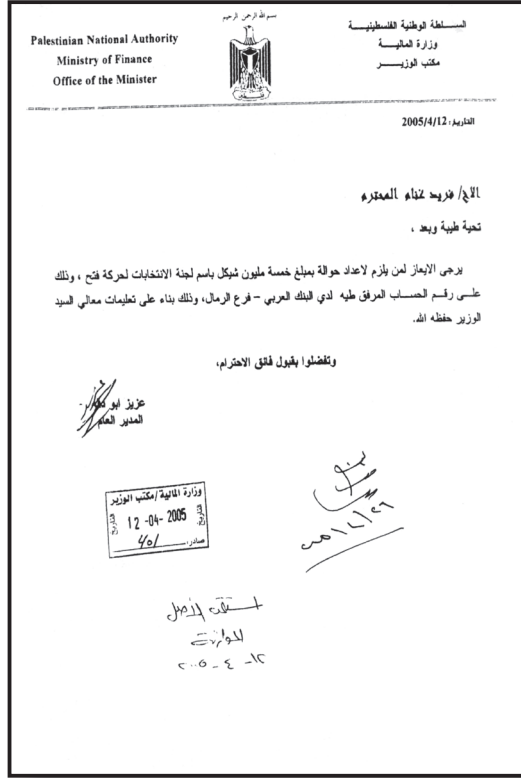
وهذه وثيقة موجهة من عزيز أبو دقة، مدير عام مكتب وزير المالية سلام فياض إلى فريد غنام، مدير عام الموازنة في وزارة المالية، في 2005/4/12، يطلب فيها إعداد حوالة بمبلغ خمسة ملايين شيكل (قرابة 1.1 مليون دولار أمريكي) باسم لجنة الانتخابات لحركة فتح، وذلك على رقم الحساب المرفق لدى البنك العربي - فرع الرمال، وذلك بناء على تعليمات فياض⁵⁹:

⁵⁸ المرجع نفسه.

لم يتسن للكاتب التحقق من صحة الوثائق.

⁵⁹ المرجع نفسه.

لم يتسن للكاتب التحقق من صحة الوثائق.



وبعد الانقسام الذي حصل في غزة وتولي حكومة هنية السلطة، أصدرت الرئاسة الفلسطينية وحكومة فياض تعليمات لموظفي السلطة في قطاع غزة، وأمرتهم بعدم الذهاب إلى العمل، باستثناء بعض الوزارات والمؤسسات التي تمس حياة المواطنين بصورة مباشرة، مثل وزارة الصحة والتعليم، والمحافظات، والجهاز المركزي للإحصاء. وأخذت السلطة في رام الله تدفع الرواتب لمن يجلس في بيته، وتوقف الرواتب عمن يذهب للعمل إلا ضمن الاستثناءات التي حددتها. وحسب إحصائية للمجلس الاقتصادي الفلسطيني (بكدار)، الذي يتبع السلطة في رام الله، فإن عدد موظفي قطاع غزة يبلغ 77 ألفاً منهم 31,350 عسكرياً و45,650 مدنياً، وأن عدد الذين يذهبون إلى أعمالهم من بين هؤلاء هو 17,750 موظفاً بنسبة 23%، معظمهم في وزارة التربية (12,300 موظف)، ووزارة الصحة (5 آلاف موظف). وتمثل الأجور والرواتب المدفوعة للموظفين على رؤوس أعمالهم نسبة 14.2% من إجمالي الأجور والرواتب التي تدفع لموظفي السلطة في قطاع غزة، أي أن النسبة الأكبر من إجمالي الرواتب التي تحولها السلطة في رام الله للجالسين في بيوتهم، ممن التزموا أو اضطروا للالتزام بقراراتها، ويقدر بـ 368 مليون دولار

أمريكي، يتم دفعها دون أيّ مردود إنتاجي أو خدماتي⁶⁰. وأدى ذلك إلى إضعاف قطاع العمل الحكومي في قطاع غزة، وإلى إيجاد بطالة مقنّعة.

ومن ناحية أخرى، عانت مؤسسات السلطة الفلسطينية من حالة تضخم كبير في السيارات الحكومية والتي زاد عددها على سبعة آلاف سيارة حكومية حتى سنة 2006، نصفها عسكرية تتبع للأجهزة الأمنية والباقي حكومية مدنية. وتحمل وزارة المالية أعباء مالية كبيرة بسبب هذا العدد الكبير والذي تشوبه حالة من الفوضى وعدم وجود رقابة حقيقية، حيث أن هذه المركبات معفاة من الجمارك ورسوم الترخيص، وتدفع لها أيضاً رسوم التأمين، وتكلف سيارة أيّ مدير عام فما فوق ثلاثة آلاف شيكل (نحو 673 دولار أمريكي) شهرياً على الأقل⁶¹.

ج. وزارة الداخلية وفساد القضاء والأجهزة الأمنية الفلسطينية:

تستغل الأجهزة الأمنية الفلسطينية شهادة "حسن السلوك" (السلامة الأمنية) التي تمنحها للفلسطينيين والتي تُعدّ ضرورة لممارسة أيّ عمل في المؤسسات العامة أو الخاصة في السلطة.

وفي تقرير للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أفادت فيه أن التوظيف في أجهزة السلطة يخضع لاعتبارات فصائية، وأن الكثير من التعيينات لم يراعَ فيها الأسس القانونية⁶². وهذه السياسة المتبعة أدت إلى حرمان المجتمع الفلسطيني من خيرة كفاءاته.

لقد أصبح حسن السلوك سيفاً مسلطاً على رقاب المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويتم استخدامه لإذلالهم، وشراء ذممهم، وتجنيدهم للعمل كمندوبين للأجهزة الأمنية⁶³. فمثلاً، ترفض السلطة في الضفة الغربية توظيف أيّ معلم أو معلمة أو أيّ

⁶⁰ انظر: بكار، تقدير الخسائر الاقتصادية الناتجة عن تعطل الموظفين في قطاع غزة، 2008/8/18.

⁶¹ أكثر من 7000 سيارة "حكومية" دون رقابة.. سيارات المسؤولين وعائلاتهم عبء ثقيل على ميزانية "السلطة"، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/3/27، انظر:

http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/reports/report2006_1/27_3_06.htm

⁶² الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وضع حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 2006، التقرير السنوي الثاني عشر، 1 كانون ثاني 2006 – 31 كانون أول 2006 (رام الله: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، 2007)، انظر: <http://www.ichr.ps/pdfs/aar12.pdf>.

⁶³ ناصر عبد الله عبد الجواد، الديمقراطية الزائفة والحصانة المسلوقة: زفرات نائب عن الضفة الغربية في المجلس التشريعي الفلسطيني (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2013)، ص 97.

موظف في المدارس، وإن كان آذن المدرسة، إلا بعد الحصول على حسن السلوك، من ثلاثة أجهزة، وبعد توافر شروط كثيرة، أهمها ”عدم معارضته لتوجهات السلطة وحزبها، وضمانيهم لطاعته العمياء لقراراتها وأوامرها، وحتى يثبت لهم عدم تأثيره السلبي (حسب مفهومهم) على الطلبة أو السياسة التي يريدونها“. وفي أحيان كثيرة يتم ابتزازه للعمل معهم كجاسوس، وأن يملأ استمارة العضوية في حركة فتح. وقد تمّ فصل المئات من الأساتذة الأكفاء من هذه المدارس بعد تموز/ يوليو 2007، بحجة عدم ولائهم للسلطة الشرعية في رام الله⁶⁴.

تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بشكل جلي، ويصف دبلوماسيون غربيون العلاقة بين المخابرات الأمريكية وبين الأمن الوقائي والمخابرات الفلسطينية، بحسب ما نقلت صحيفة الجارديان عنهم، في 2009/12/17، أنها ”قوية جداً إلى درجة أن الاستخبارات الأمريكية تبدو كأنها تشرف على عمل الجهازين“⁶⁵.

وفي سنة 2009، قررت أمريكا زيادة دعمها للأمن في الضفة بنسبة تزيد عن 70% ليصل إلى 130 مليون دولار أمريكي، بعد أن كان 75 مليون دولار أمريكي سنة 2008⁶⁶. وقد أنفقت واشنطن في الفترة 2007-2010 على مهمة دايتون 392 مليون دولار أمريكي، فيما رصدت 150 مليون دولار أمريكي للسنة المالية 2011. ويضم المقر الرئيسي لبعثة دايتون في غربي القدس 45 موظفاً يشكلون الجزء الأساسي للبعثة، معظمهم من الضباط الأمريكيين والكنديين، إلى جانب ضباط بريطانيين وأتراك⁶⁷.

وقال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني حسن خريشة، إن تعدد الجهات الداعمة للأجهزة الأمنية يعمل على إيجاد حالة من الإرباك والفساد في العمل. ووصلت موازنة الأجهزة الأمنية عند مراقبة المجلس التشريعي لأداء الحكومة

⁶⁴ المرجع نفسه، ص 128-129.

⁶⁵ *The Guardian*, 17/12/2009, <http://www.guardian.co.uk/world/2009/dec/17/cia-palestinian-security-agents>

⁶⁶ محسن محمد صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009، ص 50-57.

⁶⁷ الدستور، 2010/10/18؛ وانظر:

Nathan Thrall, *op. cit.*

قراءة 35% من مجمل الموازنة العامة، بحسب خريشة، وأشار إلى وجود تضخم في أعداد منتسبي الأجهزة الأمنية، وصل إلى نحو 90 ألف منتسب من بينهم 50 ألف في قطاع غزة، مشدداً على ضرورة فرض رقابة مالية على الأجهزة الأمنية⁶⁸.

وفي استطلاع أجراه المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة)، جرى على عينة من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع في نيسان/أبريل 2012، يرى 66% من الفلسطينيين أن أهم إشكالات القضاء هو عدم الثقة بالقضاء الفلسطيني. ويرى 61% من المحامين في استطلاع جرى على عينة من المحامين المزاولين للمهنة في الضفة والقطاع، أجراه المركز نفسه، أن أبرز إشكالات مهنة المحاماة في فلسطين هي تدخل الأجهزة الأمنية، في حين يرى 52% منهم أن الفساد الإداري في النيابة والقضاء هو من أبرز إشكالات المهنة⁶⁹.

د. وزارة الزراعة:

في نيسان/أبريل 2006، كشف وزير الزراعة محمد رمضان الآغا النقب عن تحويل أحد موظفي الوزارة إلى السلطة القضائية بتهمة اختلاس مبلغ 300 ألف شيكل (نحو 67,317 دولار أمريكي) وارتكاب مخالفات مالية وإدارية⁷⁰.

وفي سنة 2011، وُجّهت لائحة اتهام بحق وزير الزراعة في الحكومة الفلسطينية في رام الله إسماعيل دعيق، في قضايا فساد مالي وإداري في خصوص قطع أراضٍ في أريحا، ومبلغ استرداد ضريبي بقيمة 500 ألف دينار. وقد حولت هيئة مكافحة الفساد ملف التحقيق مع دعيق إلى المحكمة المختصة بالنظر في جرائم الفساد⁷¹.

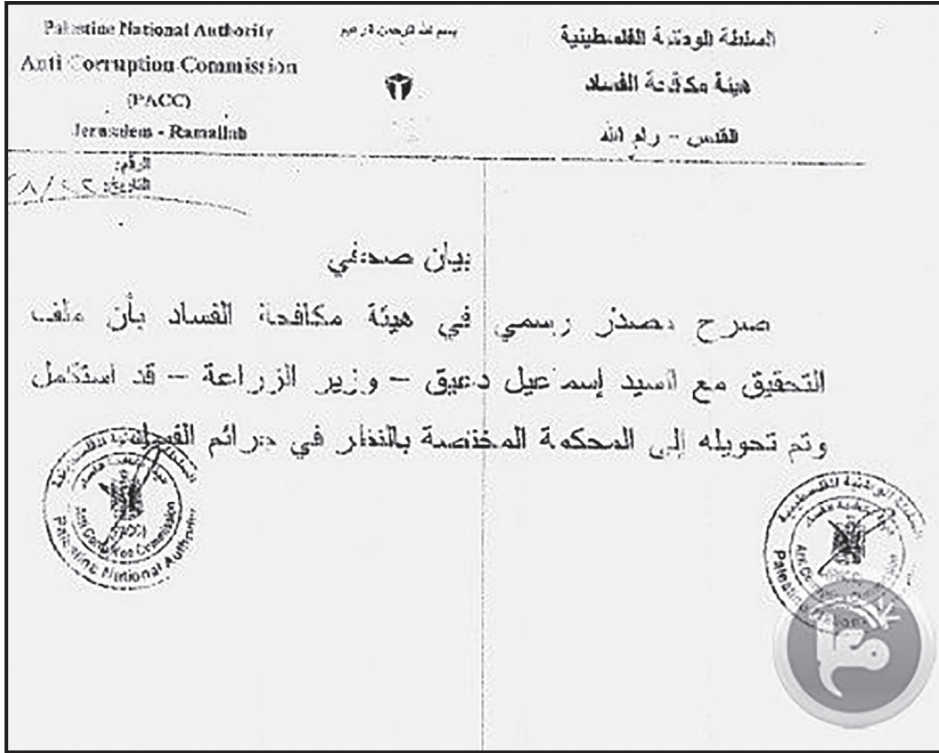
⁶⁸ جمال غيث، تقرير دولي حول الفساد يثير غضب أجهزة أمن السلطة، فلسطين أون لاين، 31/1/2013، انظر: <http://bit.ly/InDeEvj>

⁶⁹ مساواة، المرصد القانوني الثاني لبيان المتغير في وضع العدالة في فلسطين، نيسان/أبريل 2012، صدر هذا التقرير بدعم من مؤسسة المستقبل وإسهام من NDC وUNDP، انظر: <http://bit.ly/1CG4ZbA>

⁷⁰ سمير حمتو، الآغا يكشف النقب عن تحويل أحد موظفي وزارة الزراعة للقضاء بتهمة اختلاس 300 ألف شيكل، الحياة الجديدة، 25/4/2006، انظر: <http://www.alhayat-j.com/details.php?opt=7&id=23620&cid=416>

⁷¹ نادية سعد الدين، اتهام وزير الزراعة الفلسطيني بفساد يشمل أراضي و500 ألف دينار، الغد، 24/8/2011.

ونقلت وكالة معاً الإخبارية بيان لهيئة مكافحة الفساد جاء فيه: "إن ملف التحقيق مع السيد إسماعيل دعيق - وزير الزراعة - قد استكمل، وتمّ تحويله إلى المحكمة المختصة بالنظر في جرائم الفساد"، وفيما يلي صورة عن هذا البيان:⁷²



لكن دعيق نفى التهم الموجهة إليه زاعماً بأنها مجرد فبركات، ورأى أن قرار إحالته إلى محكمة الفساد هو "اغتيال سياسي"، واتهم هيئة مكافحة الفساد بتحويل ملفه من دون استكمال التحقيق معه، وأردف "ما يحدث مؤامرة. مؤامرة من أشخاص حاولوا الحصول على أراضي استأجرتها في أريحا، ومن بعض الموظفين والتجار الكبار الذين تضررت مصالحهم"⁷³.

⁷² مكافحة الفساد تحيل وزير الزراعة لمحكمة جرائم الفساد، معاً، 2011/8/22، انظر: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=415373>

لم يتسن للكاتب التحقق من صحة الوثائق.

⁷³ هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية تحيل وزير الزراعة إلى القضاء، الشرق الأوسط، 2011/8/23، انظر: http://classic.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11956&article=637063&feature=#.VDYo_1ejZeE

هـ. وزارة السياحة:

بحسب تقرير نشره المركز الفلسطيني للإعلام، فإن مصادر خاصة للمركز أكدت له سنة 2006، بأن هناك العديد من القطع الأثرية، تم إرسالها إلى الخارج بحجة عرضها في أحد المعارض الدولية، ولم يتم استرجاعها إلى مخازن وزارة السياحة. كما تشير المصادر، إلى قيام بعض موظفي الدائرة في قطاع غزة بالموافقة على إزالة بعض المباني الأثرية، مقابل مبالغ من المال قُدّمت لهم كرشوة من أصحاب هذه المنازل، بدلاً من الحفاظ على طابعها الأثري، وكذلك عملية غُصّ النظر عن العديد من القطع الأثرية المهمة التي تم اكتشافها بالمشاركة مع الفرنسيين، لصالح بعض الفنيين الأجانب المشاركين في عملية الحفر والتنقيب، وذلك في مقابل رشوتهم⁷⁴.

كما كشفت النائب عن كتلة فتح البرلمانية نجاة أبو بكر، لموقع فلسطين أون لاين، في شباط/فبراير 2012، عن تفشي مظاهر الفساد المالي والإداري في وزارة السياحة في حكومة رام الله، مشيرة إلى أن هذه المظاهر تعم كافة وزارات السلطة الفلسطينية، "إلا أنها تزداد بكثرة في هذه الوزارة". وقالت أبو بكر: "إن وزارة السياحة باتت مثقلة بالفساد الإداري والمالي، وهناك معلومات كثيرة تفيد بذلك"⁷⁵، إلا أنها لم تقدم أدلة محددة في هذا الموضوع.

كما أكدت وزيرة السياحة والآثار الفلسطينية رولا معاينة لوكالة معا الإخبارية، في تموز/يوليو 2013، على وجود مهربين ولصوص للآثار الفلسطينية يبيعونها مقابل مبالغ مالية كبيرة⁷⁶.

و. وزارة الاقتصاد:

أعلن ناطق رسمي في هيئة مكافحة الفساد في 2012/2/9، عن إحالة ملفي وزير الاقتصاد حسن أبو لبة، الذي اتهم بغسيل الأموال والتلاعب بسوق المال، والاحتيال، وجرم الفساد، وإساءة الائتمان؛ ومدير عام وزارة المالية سابقاً سامي رملوي المتهم

⁷⁴ وزارة السياحة والآثار الفلسطينية.. تجاوزات إدارية مالية وأخلاقية خطيرة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/11/20، انظر: <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=106688>

⁷⁵ عبد الله التركماني، أبو بكر: تفشي الفساد في وزارات رام الله، فلسطين أون لاين، 2012/2/13، انظر: <http://bit.ly/ZqmJJV>

⁷⁶ الآثار في فلسطين.. تسرق وتهود ولصوص يتقاضون الثمن، معاً، 2013/7/4، انظر: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=611264>

بالاختلاس، إلى محكمة جرائم الفساد بعد توقيفهما عن عملهما، والانتهاه من التحقيقات معهما وتقديم لائحتي اتهام بحقهما⁷⁷. وكانت مصادر أمنية فلسطينية ذكرت أنه ألقى القبض في 2006/2/3، على رملأوي بينما كان يحاول مغادرة الأراضي الفلسطينية إلى الخارج، عبر جسر الملك حسين في غور الأردن، وبحوزته حقيبة دبلوماسية بداخلها ملايين الدولارات، موضحة أنه سبق أن تمّ إلقاء القبض على زوجته وهي تحاول تهريب مبالغ كبيرة عبر معبر رفح⁷⁸.

ز. وزارة الشباب والرياضة:

أشار وزير وزارة الشباب والرياضة السابق صلاح التعمري في حكومة أحمد قريع، في تصريحات صحفية له في 2005/2/2، أن "جيش" المديرين، والمديرين العامين البالغ عددهم 228 من أصل 660 موظفاً يشكلون معضلة كبيرة ولا بدّ من إيجاد حلّ لها. وقد كشف مصدر مسؤول في وزارة الشباب والرياضة عن تجاوزات في الوزارة، منها على سبيل المثال تعيين ابن أخت مسؤول أمني كبير يحمل فقط الثانوية بمنصب مدير في الوزارة، وآخر يحمل الشهادة الإعدادية، عُيّن أيضاً مديراً لمكتب مسؤول في الوزارة بالصفة الغربية. كما تضمنت عملية التوظيف والتسكين مواقع وظيفية وهمية، حيث تمّ تسمية طاقم كامل من الموظفين لصالة وهمية في رفح غير موجودة. وهناك العديد من الحالات التي تجعل لوزارة الشباب والرياضة خصوصية من حيث التوظيف على أساس الانتماء العائلي، حيث تمّ رصد سبعة موظفين من عائلة واحدة، وأربعة أشقاء، ومديراً عاماً وزوجته وابنه وابن أخيه⁷⁹.

هذا وقد تمّ الحصول أيضاً على نسخة من جواز سفر لمسؤول كبير في الوزارة، تمّ تغيير تاريخ الميلاد فيه لنسختين، بهدف تمديد فترة عمله في الوزارة بعد وصوله إلى سنّ التقاعد⁸⁰.

⁷⁷ هيئة مكافحة الفساد تحيل الوزير أبو لبة لمحكمة جرائم الفساد، معاً، 2012/2/9، انظر: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=459118>

⁷⁸ اعتقال مسؤول فلسطيني حاول الهرب بـ 100 مليون دولار، صحيفة البيان، 2006/2/4.

⁷⁹ ملفات الفساد في وزارة الشباب والرياضة تزكم الأنوف، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/10/30، انظر: <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=106950>

⁸⁰ المرجع نفسه.



ح. وزارة الشؤون الخارجية:

تعاني وزارة الخارجية مثل كثير من وزارات السلطة من تكديس في الموظفين وبطالة مقنعة خصوصاً على درجات السكرتاريا الدبلوماسية والمستشارين، بالإضافة إلى تفشي الفساد الإداري والمالي. فبحسب المركز الفلسطيني للإعلام، تمّ تعيين ابنة أخت مسؤول كبير في الوزارة وهي ما زالت سنة أولى في الجامعة على درجة سكرتيرة مباشرة، أي براتب يقارب الخمسة آلاف شيكل (نحو 1,114 دولار أمريكي) شهرياً، كما حصل موظف بشهادة ثانوية على درجة مستشار في الخارجية أي براتب يصل إلى 8,500 شيكل (نحو 1,894 دولار أمريكي). هذا عدا الموظفين الذين تمّ ترفيعهم في 2005/10/20 إلى درجات أعلى، بعد عملية التسكين خارج المدة القانونية التي أقرها مجلس الوزراء⁸¹.

وتشكو وزارة الخارجية من ظاهرة العائلية، فهناك على سبيل المثال زوجة موظف كبير في الوزارة وشقيقه، لم تلتزم زوجته بالدوام طيلة خمسة أعوام، مع تقاضيتها للراتب كاملاً. وهناك مسؤول كبير أيضاً قام بتعيين ابنه بشكل مباشر مديراً في الوزارة، هذا إلى جانب الوساطة والمحسوبية في الدورات الخارجية⁸².

وفي سنة 2007، كشف مصدر مطلع في وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، عن أن الموظف إبراهيم خريشة، الذي أوقف عن العمل وشكّل له لجنة تحقيق قضائية برئاسة قاضيين من المحكمة العليا بتهم سابقة، قد استولى على شيك بنكي من وزارة المالية لوزارة الخارجية بقيمة 53 ألف شيكل (نحو 13 ألف دولار أمريكي⁸³) ويرفض تسليمه للوزارة. وحسب المصدر، فإن الموظف كان قد استولى في وقت سابق على سيارة الوزير، ويراها ملكاً شخصياً له ولأفراد أسرته⁸⁴.

⁸¹ الفساد الإداري والمالي وواقع وزارة الشؤون الخارجية قبل تسلم الحكومة الفلسطينية الجديدة، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/4/10، انظر: http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2006_1/10_4_06.htm

⁸² المرجع نفسه.

⁸³ تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2007، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.1081.

⁸⁴ اعتقال موظف مختلس في الخارجية، صحيفة البيان، 2007/2/2.

ط. فساد سلطة المياه:

ضبطت نيابة مكافحة الفساد أحد كبار موظفي سلطة المياه متلبساً في محافظة الخليل، في أثناء قيامه بإجبار عدد من موظفي ومستخدمي سلطة المياه خلال أوقات الدوام الرسمي بترك مكان عملهم، بعد تزوير سجلات الدوام اليومي، ليستخدم المعدات الهندسية الخاصة بعمل تلك الدائرة في أعمال البناء التي يقوم بها في منزله الخاص، مستغلاً نفوذه وسطوته على هؤلاء الموظفين والمستخدمين، ومستثمراً وظيفته لتحقيق مآرب شخصية⁸⁵.

ي. الفساد في هيئة البترول:

على خلفية قضية فساد مالي وإداري في الفترة 1994-2003، قضت محكمة صلح رام الله في آذار/ مارس 2009، بحبس الرئيس الأسبق للهيئة العامة للبترول الفلسطينية حربي محمود عبد القادر صرصور لمدة سنتين وغرامة مالية بمبلغ 100 ألف دينار أردني⁸⁶. وحسبما نُشر من أنباء فإن حربي صرصور قام باختلاس أكثر من 100 مليون دولار أمريكي من عوائد البترول القادم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 من "إسرائيل"، وهو مبلغ تقاسمه الرجل مع عدد من رجال السلطة والهيئة⁸⁷. وفي أيار/ مايو 2014، أصدرت محكمة بداية رام الله بصفقتها الاستئنافية، حكماً يقضي بحبس حربي صرصور، مدة ثلاثة أعوام وغرامة مالية بقيمة خمسة ملايين دولار أمريكي ورد المبالغ المختلسة عن جريمة الاختلاس⁸⁸.

2. الابتزاز السياسي الداخلي:

عثرت حماس بعد سيطرتها على مقر أجهزة أمن السلطة في قطاع غزة في حزيران/ يونيو 2007، على عشرات من الوثائق وملفات الفساد والأشرطة الجنسية التي توثق

⁸⁵ بالجرم المشهود - ضبط جريمة فساد في الخليل، معاً، 2013/11/12، انظر: <http://www.maannnews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=646682>

⁸⁶ منتصر حمدان، السجن عامين وغرامة على مسؤول فلسطيني سابق، الخليج، 2009/3/17، انظر: <http://www.alkhaleej.ae/portal/3faa234d-0adf-41f3-8e5f-657ea67e2716.aspx>

⁸⁷ فساد الهيئة العامة للبترول بين غياب القانون وانعدام المسؤولية، فلسطين الآن، 2006/11/20، انظر: <http://www.paltimes.net/olddetails/news/65386>

⁸⁸ طالع النص الكامل للدعوى: الحكم بحبس مدير هيئة البترول السابق برام الله وتغريمه 5 ملايين دولار، دنيا الوطن، 2014/5/18، انظر: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2014/05/18/539460.html>

ممارسات جنسية لرموز كبار في السلطة، جرى تصويرهم خلصة لابتزازهم، أو لتحقيق أهداف مختلفة. وكشف وزير الداخلية السابق سعيد صيام في 2007/8/23، عن أسطوانات قال إنها تحوي تصوير عمليات إسقاط جنسي لقائد جهاز أمني، ونائب عام، وابنة وزير، ومسؤول فتاوي، وقال إنه سيعرض هذه الأسطوانات أمام عدد محدد من الصحفيين للتأكد من الحقيقة، بسبب تعرضها لأعراض الناس⁸⁹.

وفي مقابلة مع محمد نزال، القيادي في حماس، في كانون الأول/ ديسمبر 2008، على تلفزيون الجزيرة الفضائية في برنامج "بلا حدود"، مع الصحفي أحمد منصور، كشف عن وثيقة في 2005/7/20، تثبت بأن جهاز الأمن الوقائي "اللي هو مفروض يخضع لسلطة الرئاسة الفلسطينية، بيتجسس على مكتب محمود عباس"، وأضاف بأن هناك صراعاً وتنافساً شديداً بين جهاز الأمن الوقائي وبين المخابرات العامة، ولهذا كان أعضاء من الأمن الوقائي يخترقون المخابرات العامة ويسقطون شخصيات أمنية إسقاطاً جنسياً، وبالتالي يحاولون أن يبتزروهم، ويخضعوهم لسلطتهم ويخترقوا جهاز المخابرات العامة. وأكد نزال أن أعضاء قيادات في حركة فتح، في المجلس الثوري، وفي اللجنة المركزية، ووزراء، قامت أجهزة المخابرات بتصويرهم بأوضاع مشينة لابتزازهم ومصادرة قرارهم، وقال إن قرار حماس هو الاحتفاظ بهذه الأشرطة والوثائق⁹⁰.

وفي 2010/2/9، بثت القناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي تقريراً عن الفساد في مكتب عباس، استند إلى وثائق قالت إن المدير السابق لوحدة مكافحة الفساد في جهاز المخابرات الفلسطيني فهمي شبانة التميمي جمعها على مدار الأعوام الستة الماضية. واستعرض الضابط مستندات وصور تتهم مدير مكتب الرئيس الفلسطيني ورئيس ديوان الرئاسة الفلسطينية رفيق الحسيني بالفساد والتحرش الجنسي، وباستدراج نساء تقدمن للحصول على وظائف في مقر الرئاسة لإقامة علاقة غير شرعية معهن، وكشف عن شريط فاضح يظهر الحسيني مع امرأة⁹¹.

⁸⁹ سمير حمتو، حماس تكشف وثائق حول تجسس أجهزة الأمن على المقاومة، الدستور، 2007/8/24، انظر: <http://bit.ly/1sMEcco>

⁹⁰ الجزيرة.نت، 2008/12/28، انظر: <http://www.aljazeera.net/programs/pages/d14ea11d-e4a5-4305-b49e-1f0c34bf2ce4>

⁹¹ تقرير يتهم السلطة الفلسطينية بالفساد، الجزيرة.نت، 2010/2/10، انظر: www.aljazeera.net/news/pages/45cfdb02-360e-42c9-b010-62973e3c96e5؛ وشبانه: لدي المزيد عن فساد السلطة، الجزيرة.نت، 2010/2/15، انظر: <http://www.aljazeera.net/news/pages/c70642e3-a152-4ffe-a20a-1d5125198877>

وشكل عباس لجنة تحقيق في هذه المزاعم برئاسة أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح أبو ماهر غنيم، وعضو اللجنة المركزية للحركة عزام الأحمد، ورئيس المحكمة الحركية العليا رفيق النتشة⁹². وتساءل شبانة عن جدوى لجنة تحقيق من حركة فتح يشارك فيها من هو متهم أصلاً أو له مصلحة، مشيراً إلى عضوية عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في تلك اللجنة⁹³.

وأغلق عباس هذا الملف بإعفاء الحسيني من منصبه، وأمر قادة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي بحرق كافة التسجيلات المخلة بالأداب الموجودة لديهما، فيما حملت لجنة التحقيق الخاصة رئيس جهاز المخابرات العامة السابق توفيق الطيراوي، المسؤولية كاملة حول تصوير الحسيني⁹⁴.

ثالثاً: استغلال "إسرائيل" لملفات الفساد في الابتزاز السياسي والأمني:

تستخدم "إسرائيل" ملف الفساد في السلطة كورقة من أوراق الابتزاز والضغط، التي تجعل المسؤولين في السلطة أكثر استعداداً للتنازل في القضايا السياسية الحساسة. وفي سنة 1996، قام رئيس الحكومة حينها بنيامين نتنياهو، بنشر ادعاءات عن حسابات بنكية للرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وعن تحويلات مالية باسمه للضغط عليه من أجل القيام بتنازلات سياسية⁹⁵.

كما عرضت القناة العاشرة الإسرائيلية خلال سنة 2010، مستندات وصوراً لمدير مكتب الرئيس الفلسطيني رفيق الحسيني تتهمه بالفساد والتحرش الجنسي⁹⁶.

وفي نهاية سنة 2012، نشرت بعض الصحف خبراً تدعي فيه أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تسيبي ليفني صرحت بأنها مارست الجنس مع قادة عرب

⁹² عباس يوقف رئيس ديوانه عن العمل ويشكل لجنة تحقيق في قضايا فساد، الشرق الأوسط، 2010/2/15، انظر: <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11402&article=557216#.U6QGbkCjZeE>

⁹³ شبانة: لدي المزيد عن فساد السلطة، الجزيرة.نت، 2010/2/15.

⁹⁴ فلسطين، 2010/4/7.

⁹⁵ الحياة، 2010/2/13، انظر: <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/108311>

⁹⁶ القناة العاشرة الإسرائيلية: تعرض تقريراً حول الفساد المستشري في مكتب رئاسة السلطة الفلسطينية، عرب 48، 2010/10/31، انظر: www.arabs48.com/?mod=articles&ID=68698

وفلسطينيين، في غرفة مزودة بالكاميرات التي تصور الممارسة، للحصول على معلومات تُفيد "إسرائيل"⁹⁷. لكن موقع التايمز أوف إسرائيل The Times of Israel نفى هذا الخبر⁹⁸.

وقد أباح أحد أشهر الحاخامات في "إسرائيل"، آري شفات Ari Shvat، ممارسة الجنس غير المشروع في سبيل الأمن القومي لنساء الموساد، مستشهداً بقصص من التلمود تحدثت عن نساء أَعُوَيْن مقاتلين من الأعداء من أجل الحصول على معلومات قيمة، مضيفاً أنه "من الأفضل إعطاء هذه المهمات لنساء فاسقات"⁹⁹.

رابعاً: مكافحة السلطة الفلسطينية للفساد:

سعت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها للتصدي للفساد ولو بشكل صوري. ففي أيار/ مايو 1997، أصدر ياسر عرفات أوامره بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق ومتابعة القضايا التي وردت في تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة السنوي الأول لسنة 1996¹⁰⁰، والذي أفاد بوجود ممارسات تسببت في ضياع 326 مليون دولار أمريكي من الأموال العامة خلال سنة 1996 وحدها¹⁰¹. وفي الوقت نفسه، نفى جرار القدوة رئيس هيئة الرقابة العامة، في لقاء مع صحيفة الدستور الأردنية في 1997/5/27، نفيًا قاطعاً أن تكون هناك تجاوزات خطيرة ارتكبتها وزراء في السلطة الفلسطينية، واتهم "إسرائيل" أنها هي وراء الحملة الملققة على السلطة، ونفى أن يكون قد تعرض لأي تهديدات من أي جهة فيما يخص التقرير¹⁰².

⁹⁷ وزيرة الخارجية الإسرائيلية السابقة تعترف: ليفني: مارست الجنس مع عريقات وعبد ربه... والكاميرات تصور!، الوطن، الكويت، 2012/11/11، انظر: <http://alwatan.kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?Id=232851>

⁹⁸ Site of The Times of Israel, 4/11/2012, <http://www.timesofisrael.com/leading-egyptian-daily-falsely-claims-livni-admitted-to-having-sex-with-arabs-for-political-gain>

⁹⁹ عرب 48، 2010/10/4؛ وانظر: *The Jerusalem Post*, 10/6/2010, <http://www.jpost.com/Jewish-World/Jewish-News/Rabbi-declares-sleeping-with-the-enemy-kosher>

¹⁰⁰ الرأي، 1997/5/27.

¹⁰¹ الأسواق، 1997/6/15.

¹⁰² الدستور، 1997/5/27.

ولكن التقرير الذي صدر عن لجنة تقصي الحقائق، بيّن حجم التجاوزات والفساد الذي ارتكب في مختلف مؤسسات السلطة، وطلب التقرير من الرئيس عرفات إصدار تعليماته بمعاينة المخالفين ممن ثبتت إدانتهم، مثل وزير الشؤون المدنية جميل الطريفي، ووزير التخطيط والتعاون الدولي نبيل شعث، ووزير الثقافة ياسر عبد ربه، والمدير العام في وزارة الصحة، ومدير عام الصيدلة في الوزارة، ومدير عام وزارة البريد والاتصالات محمد سكيك¹⁰³. وبالرغم من التقرير الذي قدمته اللجنة، التي كانت تهيمن عليها حركة فتح، إلا أن عرفات تجاهل متابعة القرارات، بالرغم من أن غالبية الوزراء استقالوا على خلفية هذا التقرير، وصوّت المجلس التشريعي بحجب الثقة عن حكومة عرفات حينها بـ 56 صوتاً مقابل صوتاً واحداً¹⁰⁴. ولكن عرفات نجح في احتواء نتائج التقرير، وتمّ استيعاب عدد من أعضاء المجلس التشريعي في الحكومة الجديدة، وبشكل خاص بعض من أسهموا في إعداد تقرير الفساد، مما أضعف من هيبة وسمعة المجلس أمام المواطنين¹⁰⁵، وهو ما يدل على عدم جديته في المحاسبة.

وكان ياسر عرفات، قد صرّح في مقابلة له في صحيفة الشرق الأوسط في شباط/فبراير 1997، بأن السلطة ليس لديها أموال تسمح بالفساد، وقال: "لدينا عجز يومي من 7-9 ملايين دولار أمريكي، ولسنا دولة غنية حتى نتحمل مثل هذه الخسائر، هناك من يحاول التشهير بنا"¹⁰⁶.

وفي 20/6/2010، أصدر محمود عباس قراراً بتأسيس هيئة مكافحة الفساد¹⁰⁷ في الضفة الغربية برئاسة رفيق النتشة، الذي صرّح بأن مجموع ما حوّل للهيئة منذ بدء عملها وحتى كانون الثاني/يناير 2012، بلغ ما يقارب 200 ملف يتعلق بالفساد. وقال النتشة أنه تمّ استرداد نحو 25 مليون دولار أمريكي من خلال التحقيق في قضايا الفساد، بالإضافة إلى إعادة بعض الأراضي المسجلة بأسماء بعض القيادات والشخصيات ممن

¹⁰³ صحيفة العرب اليوم، عمان، 1997/8/1.

¹⁰⁴ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ص 117.

¹⁰⁵ عزمي الشعبي، "دراسة حالة فلسطين المحتلة"، في ندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت، 20-23/9/2004، أمان، انظر: <http://bit.ly/1v3rZfW>

¹⁰⁶ الشرق الأوسط، 20/2/1997.

¹⁰⁷ انظر: موقع هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، في: <http://www.pacc.pna.ps/>

استأنمهم أبو عمار عليها¹⁰⁸. وصرّحت صحيفة الدستور الأردنية في 2012/1/2، أن حركة ترحيل كبيرة تجري على أرصدة شخصيات فلسطينية كبيرة في البنوك الأردنية إلى بنوك دول أجنبية في أعقاب معلومات عن عزم هيئة الكسب غير المشروع في السلطة الفلسطينية فتح ملفات مسؤولين سابقين متهمين بقضايا فساد واختلاسات كبيرة. ويشار إلى أن عدداً من كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية تقدموا باستقالاتهم في أعقاب طلب هيئة مكافحة الفساد منهم التقدم بإقرارات بدممهم المالية وفقاً للقانون¹⁰⁹.

كما شرعت نيابة هيئة مكافحة الفساد في تشرين الأول/ أكتوبر 2012، بمصادرة أموال وممتلكات في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، تعود لكل من محمد رشيد، ووليد النجاب، وخالد الفراء، وتقدر بملايين الدولارات لصالح خزانة السلطة الوطنية الفلسطينية¹¹⁰.

ووفق مصادر هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية للجزيرة.نت نهاية سنة 2013، فإن الهيئة حولت إلى المحكمة 65 ملف فساد منذ تأسيسها سنة 2010، تمّ البت في عشرين قضية، واحدة منها فقط انتهت بالبراءة¹¹¹.

وفي استطلاع للرأي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كانون الأول/ ديسمبر 2013، على عينة من أفراد وأسر المجتمع الفلسطيني، فإن الوساطة والمحسوبية، كانت أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين، حيث بلغت نسبة الأفراد الذين يعتقدون بوجود الوساطة والمحسوبية 93.2% في القطاع العام، و86.4% في القطاع الخاص، و86.1% في المجتمع المدني، و63.3% في الهيئات المحلية. كما يعتقد 83.1% من الأفراد بوجود رشوة في القطاع العام، و73.6% في القطاع الخاص، و74.4% في المجتمع المدني، و44.5% في الهيئات المحلية¹¹².

¹⁰⁸ النتشة: استعدنا 25 مليون دولار في قضايا فساد ومنتظر إعادة المزيد، الدستور، 2012/1/9، انظر: <http://bit.ly/1uArM7f>

¹⁰⁹ رياض منصور، شخصيات فلسطينية تهرب أرصدها من الأردن إلى مصارف أجنبية، الدستور، 2012/1/2، انظر: <http://bit.ly/YRaSU4>

¹¹⁰ "مكافحة الفساد" تضع يدها على أموال وممتلكات محمد رشيد ووليد النجاب، القدس، 2012/10/18، انظر: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/392382>

¹¹¹ إدانة مسؤول أمني فلسطيني سابق بالاختلاس، الجزيرة.نت، 2013/12/29، انظر: <http://aljazeera.net/news/pages/8f6dca9c-f1d6-4ede-a450-823eb14891bf>

¹¹² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نتائج مسح واقع الفساد وانتشاره في فلسطين 2013، 2013/12/9، انظر: http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_CorrSurv2013.pdf

وفي الاستطلاع نفسه، ولكن على عينة من الموظفين العموميين في الضفة الغربية، كانت الوساطة والمحسوبة أيضاً من أكثر أشكال الفساد انتشاراً، حيث بلغت نسبة الموظفين الذين يعتقدون بوجود الوساطة والمحسوبة 87.5% في القطاع العام، و80.2% في القطاع الخاص، و81.5% في المجتمع المدني، و51.1% في الهيئات المحلية. ومن وجهة نظرهم، فإن 67.3% منهم يعتقدون بوجود رشوة في كل من القطاع العام والمجتمع المدني، و64.5% في القطاع الخاص و32.3% في الهيئات المحلية. وكانت هيئة مكافحة الفساد هي أكثر الجهات فاعلية في مكافحة الفساد بنظرهم، حيث أفاد بذلك 83.7%، تليها الشرطة بنسبة 70.7%¹¹³.

خامساً: نماذج من ادعاءات طالبت شخصيات في السلطة الفلسطينية:

كثرت الأحاديث والأخبار عن حجم ثروة ياسر عرفات، نظراً للعديد من التقديرات التي قامت بها جهات مختلفة، وحملات التشويه الشخصي، ولغموض عرفات مالياً. ففي حين نفى المستشار المالي لياسر عرفات محمد رشيد أن يكون عرفات ثرياً، ولديه ممتلكات خاصة وحساب شخصي باسمه¹¹⁴، نشرت مجلة فوربس الأمريكية في 2003/3/17، أن ياسر عرفات سرب مبلغ 300 مليون دولار أمريكي لحسابات تخضع لسيطرته هو ورشيد في بنوك سويسرية¹¹⁵. وفي 2003/11/9، ادعى برنامج 60 دقيقة الأمريكي، بالاستعانة بالخبير المالي جيم برنس، أن التحقيقات توصلت إلى أن حجم الاستثمارات السرية للقيادات الفلسطينية هو بالمليارات، بل وحددت المصارف المودعة فيها¹¹⁶.

¹¹³ المرجع نفسه.

¹¹⁴ إرث عرفات يهدد ثروة الفلسطينيين، الجزيرة.نت، 2004/11/12، انظر: <http://www.aljazeera.net/news/pages/d190183a-ecc4-41d5-98af-197289118dfd>

¹¹⁵ Nathan Vardi, Auditing Arafat, Site of *Forbes* magazine, 17/3/2003, <http://www.forbes.com/forbes/2003/0317/049.html>

¹¹⁶ إبراهيم حمامي، ملفات الفساد في فلسطين.. الخطوة الأولى في رحلة طويلة، الجزيرة.نت، 2006/2/9، انظر: <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/2242dbca-ee97-42b6-8bca-0e27763093e8>

أما جاويد الغصين، وزير المالية السابق لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرئيس الأسبق للصندوق القومي الفلسطيني، فقد صرّح سنة 2002، بعدما أمر عرفات بسجنه بتهمة اختلاس نحو 6.5 مليون دولار أمريكي من أموال الصندوق القومي الفلسطيني، في إطار الرد على اتهامه، أن ثروة عرفات الشخصية تقدر ما بين ثلاثة وخمسة مليارات دولار¹¹⁷. وليس من المستغرب أن اتهمه عرفات ناتج عن الخلاف بينهما.

وأفادت مجلة بلومبرغ ماركتس Bloomberg Markets الأمريكية، معتمدة على وثائق نشرتها السلطة الفلسطينية خلال العامين 2002 و2003، أن ياسر عرفات كان يستثمر 799 مليون دولار أمريكي في شركات قابضة في أنحاء العالم، بينها 1.3 مليون دولار أمريكي في نادي شهير للبولينغ في نيويورك¹¹⁸.

كما نشرت صحيفة هآرتس في ملحقها الأسبوعي في 1997/4/4، مقالاً بعنوان "الرجل الذي ابتلع غزة"، ركّز على وجود حساب سري لعرفات في البنوك الإسرائيلية، وغيرها من قصص ووقائع للفساد في السلطة الفلسطينية¹¹⁹.

وفي سنة 2003، فتحت فرنسا تحقيقاً تمهيدياً بشأن تحويل مبالغ مالية كبيرة مجهولة المصدر إلى حساب سهى عرفات زوجة عرفات في باريس. وبعد وفاة عرفات مباشرة زعم تقرير صحفي بريطاني في صحيفة الصنداي تايمز، أن سهى عرفات ستحصل بناءً على صفقة مع أحمد قريع على ما يعادل 13 مليون جنيه إسترليني (نحو 21 مليون دولار أمريكي)، ومعاش مدى الحياة يقدر بملايين أخرى من أموال السلطة الفلسطينية بخلاف نفقات ابنتها زهوة (تسع سنوات حينها) حتى بلوغها سنّ الـ 18، وعندها تحصل على 45 ألف جنيه إسترليني (نحو 72 ألف دولار أمريكي) سنوياً لحين بلوغها سنّ الـ 25. وذكرت الصحيفة أن الصفقة تتضمن حصول سهى على 7 ملايين

¹¹⁷ إبراهيم حمامي، أين الجريمة ومن المجرم؟، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/5/20، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/palestoday/readers/articles/7amamy/2006/20_5_06.htm

وانظر: عرفات يفرج عن متهم بقضايا فساد، الجزيرة نت، 2001/10/14، في:

<http://aljazeera.net/news/pages/0aecb8af-84f9-4600-b21b-66f57162b4f1>

¹¹⁸ Report: Arafat Invested in NYC Bowling Alley, site of Fox News, 23/12/2004, <http://www.foxnews.com/story/2004/12/23/report-arafat-invested-in-nyc-bowling-alley/>

¹¹⁹ الحياة، 1997/6/10.

جنيه إسترليني (نحو 11 مليون دولار أمريكي) فوراً بالإضافة إلى 800 ألف جنيه إسترليني (نحو مليون دولار أمريكي) سنوياً لحين بلوغها سنّ التقاعد، ثم يصرف لها 300 ألف جنيه إسترليني (نحو 478 ألف دولار أمريكي) سنوياً¹²⁰.

كما كانت أخبار ثراء محمود عباس، يتم تناقلها منذ بدايات السلطة الفلسطينية، حيث شيد في قطاع غزة سنة 1996، قصراً قدرت كلفت بنائه بأكثر من خمسة ملايين دولار أمريكي، وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت قد نشرت صورة هذا القصر¹²¹.

وكان محمد دحلان قد اتهم عباس في حزيران/ يونيو 2011، في رسالة بعث بها إلى رئيس اللجنة المركزية لحركة فتح، بالتلاعب بأموال صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي أنشئ في عهد ياسر عرفات، وبأموال حركة فتح، التي تقدر بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي، وهي عبارة عن استثمارات داخلية وخارجية، وممتلكات نقدية وعينية. كما اتهمه بأنه يتصرف بسرية في أموال حركة فتح التي قدرها بنحو 250 مليون دولار أمريكي نقداً و350 مليون دولار أمريكي موزعة بشكل غير معروف في خارج فلسطين، وقال إن أموال فتح تحولت إلى "صندوق أسود"، ويرفض عباس اطلاع اللجنة المركزية عليها¹²².

وفي نيسان/ أبريل 2009، نشرت وكالة رويترز، نسخاً عن عقود تُظهر أن شركات يديرها طارق وياسر محمود عباس، فازت بعقود مساعدات من الحكومة الأمريكية لإصلاح طرق وتحسين صورة الولايات المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بلغت قيمتها مليوني دولار أمريكي منذ سنة 2005، أي منذ استلام عباس رئاسة السلطة¹²³.

Arafat widow's £13m legacy stirs Palestinian discontent, *The Sunday Times* newspaper, London, 14/11/2004, http://www.thesundaytimes.co.uk/sto/news/world_news/article92109.ece
ملاحظة: تم اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الجنيه الإسترليني وفق معطيات بنك إنجلترا Bank of England لسنة 2003، الذي حدد سعر الصرف بـ 0.627.

¹²¹ صحيفة النداء، 1997/1/8.

¹²² تهم فساد توجه أيضاً لدحلان: دحلان يتهم عباس بالفساد المالي، الجزيرة.نت، 2011/6/12، انظر: <http://aljazeera.net/ebusiness/pages/67fbd983-4798-40c0-ab0e-c40d99c03375>

¹²³ Adam Entous, EXCLUSIVE-Firms run by President Abbas's sons get U.S. contracts, Reuters, 22/4/2009, <http://www.reuters.com/article/2009/04/22/us-palestinians-aid-abbas-idUSTRE53L2Q220090422>; and see Adam Entous, FACTBOX - USAID contracts with firms headed by Abbas's sons, Reuters, 22/4/2009, <http://uk.reuters.com/article/2009/04/22/uk-palestinians-contracts-sb-idUKTRE53L2R120090422>

وذكرت صحيفة تورنتو ستار Toronto Star سنة 2009، أن ياسر محمود عباس يمتلك عدة شركات تحت اسم مجموعة فالكون القابضة Falcon Holding Group، وحاصل على احتكار توزيع العلامات التجارية للسجائر الأمريكية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتبلغ إيراداتها 35 مليون دولار سنوياً، وانخفضت إلى أكثر من النصف بعد سيطرة حماس على القطاع في حزيران/ يونيو 2007¹²⁴. بالإضافة إلى امتلاكهما عقارات فخمة في الضفة الغربية، وقطاع غزة، وتونس، والإمارات، وقطر تفوق الـ 20 مليون دولار أمريكي¹²⁵.

وفي جلسة استماع للصحفي جوناثان شانزر Jonathan Schanzer، نائب رئيس مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات Foundation for Defense of Democracies، في 2012/7/10، أمام اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وجنوب آسيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأمريكي، حول الفساد في الطبقة السياسية الفلسطينية، قال إنه في سنة 2009، منحت السلطة الفلسطينية جوازات سفر دبلوماسية لاثنتين من شركاء الأعمال لأبناء الرئيس عباس وهما عصام وديفنشي (عاصم) حوراني، تخولهم بالسفر الدولي، مع الحصانة الممنوحة عادة للدبلوماسيين الفلسطينيين. وأضاف شانزر أن ياسر عباس وعاصم حوراني حصلوا على مساعدة من السفير الفلسطيني في السودان سيد المصري، للحصول على ثلاث مساحات غنية بالبتترول لصالح شركتهم الموجودة هناك. ويعد هذا العمل انتهاكاً لقوانين العقوبات الأمريكية في السودان، لأن حوراني مواطن أمريكي¹²⁶. وفي 2012/9/19، رفع ياسر عباس دعوى قضائية ضد مجلة الفورين بوليسي Foreign Policy، وضد الصحفي جوناثان شانزر، بتهمه التشهير،

Oakland Ross, Canadian links us to Palestinian political elite, *Toronto Star* newspaper, ¹²⁴ 27/4/2009, http://www.thestar.com/news/2009/04/27/canadian_links_us_to_palestinian_political_elite.html

الأخبار، 2012/6/7، انظر: <http://www.al-akhbar.com/node/94918>

Jonathan Schanzer, Congressional Testimony, Chronic Kleptocracy Corruption Within The Palestinian Political Establishment, Hearing before House Committee on Foreign Affairs Subcommittee on the Middle East and South Asia, Washington, DC, 10/7/2012, <http://archives.republicans.foreignaffairs.house.gov/112/HHRG-112-FA13-WState-SchanzerJ-20120710.pdf>

في المحكمة الفدرالية في واشنطن، لنشرهما مقالاً يتهمه وأخاه بالفساد¹²⁷. ولكن صحيفة معاريف ذكرت في 2013/10/27، على موقعها الإلكتروني، أن المحكمة قررت رد دعواه، بحجة أن "أموال دافعي الضرائب الأميركيين تمويل نشاطات السلطة الفلسطينية، ولأن ياسر عباس له موقف متنفذ في إدارة تلك الأموال، فإن النقاش الجماهيري لأعماله ضروري"¹²⁸.

وفي سنة 2007، كشفت حركة حماس عن وثيقة لهيئة الرقابة العامة بالسلطة الفلسطينية، عن المخالفات المالية لنبيل عمرو، مستشار محمود عباس، حين كان يشغل منصب رئيس مجلس إدارة صحيفة "الحياة الجديدة" في عهد ياسر عرفات. وتفيد هذه الوثيقة التي تحمل مخالفات مالية خطيرة، بأن هناك 432 ألف شيكل (نحو 105 آلاف دولار أمريكي) لم يثبتوا في حسابات الصحيفة. بالإضافة إلى سلف العمل خلال الفترة 1995-2002، والبالغة 600 ألف شيكل (نحو 127 ألف دولار أمريكي)، باسم كل من نبيل عمرو وحسن الخطيب، وأوضحت أن نبيل عمرو تقاضى مبلغاً قدره 207,020 شيكلاً (نحو 50,393 دولار أمريكي)، صُرفت له من الصحيفة تحت بند "مكافآت ومصروفات شخصية". هذا، عدا تعيينه لشقيقه وليد مشرفاً مالياً للصحيفة، وابنه طارق مشرفاً إدارياً براتب قدره 8 آلاف شيكل (نحو ألفي دولار أمريكي) شهرياً، وابنته نرمين بدرجة "مدير - C"، فيما لم يثبت دوامها في سجلات الحضور والانصراف¹²⁹.

¹²⁷ القدس، 2012/9/25، انظر: <http://www.alquds.com/news/article/view/id/387038>؛ وانظر:

Jonathan Schanzer, The Brothers Abbas: Are the sons of the Palestinian president growing rich off their father's system?, *Foreign Policy* magazine, 5/6/2012, http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/06/05/the_brothers_abbas

¹²⁸ نجل الرئيس عباس يخسر قضية التشهير ضد مجلة "فورين بولسي"، موقع شبكة قدس، 2013/10/28، انظر: <http://www.qudsn.ps/article/31657>

¹²⁹ هيئة الرقابة الفلسطينية تكشف عن فضائح مالية خطيرة لنبيل عمرو، إخوان أون لاين، 2007/7/9، انظر: <http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=29609&SecID=231>

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2002، الذي حدد سعر الصرف بـ 4.7378.

أما الادعاءات حول فساد محمد دحلان، فقد كثرت، وخصوصاً أنه ينتمي إلى عائلة متواضعة الدخل، وتحوّل إلى قائد لجهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة سنة 1994، وإلى وزير للأمن الداخلي في الحكومة الفلسطينية سنة 2003، مروراً بالعديد من المناصب الرفيعة، والتي تنقل فيها بشكل سريع. وفي حزيران/ يونيو 2011، قررت اللجنة المركزية لحركة فتح فصل دحلان، بعد أن كان عضواً فيها، وإنهاء أي علاقة رسمية له بالحركة، متهمه إياه بالفساد وأحالته إلى القضاء¹³⁰.

لقد أشارت التقارير إلى تورط محمد دحلان، في فضيحة عُرفت باسم "معبّر كارني" (معبّر المنطار)، حيث استولى سنة 1997، على 40% من قيمة الضرائب المحصلة من "إسرائيل" عن رسوم المعبر، والتي يبلغ قدرها مليون شيكل (نحو 290 ألف دولار أمريكي) شهرياً، حيث كان يقوم بتحويلها لحساب باسم "سلطة المعابر الوطنية الفلسطينية"، واتضح بعد ذلك أنها حساب شخصي لمحمد دحلان¹³¹؛ وكشف محمود الزهار في تموز/ يوليو 2007، أن هناك وثائق عن لجنة الرقابة في المجلس التشريعي في أيار/ مايو 1997، تثبت أن "إسرائيل" أجرت تحقيقاً مع أحد أباطرة النفط فيها ويدعى عوفاديا كوكو Ovadia Koko، كان يدفع نصف مليون شيكل (نحو 122 ألف دولار أمريكي) سنوياً لمحمد دحلان، كما أوضحت الوثائق رفض "إسرائيل" تحويل مبلغ مليون شيكل (نحو 244 ألف دولار أمريكي) لمسؤول غير دحلان¹³².

وفي سنة 2006، كشفت مصادر خاصة بالمركز الفلسطيني للإعلام، ومقرّبة من السفارة الفلسطينية في دبي، أن دحلان وقّع سنة 2006، عقداً خاصاً لشراء برج استثماري بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي في دبي، وأشارت المصادر أن هذا المشروع يضاف إلى مشاريع أخرى يملكها دحلان من بينها مصنعان غذائيان في جنوب

¹³⁰ "مركزية" فتح تقرر فصل دحلان وإحالته للقضاء، الحياة الجديدة، 2011/6/12، انظر: <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=140601&cid=2257>

¹³¹ إبراهيم حمامي، ملفات الفساد في فلسطين.. الخطوة الأولى في رحلة طويلة، الجزيرة.نت، 2006/2/9. ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 1997، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.4504.

¹³² المركز الفلسطيني للإعلام، 2007/7/25، انظر: <http://bit.ly/1vvYzbN>

إفريقيا¹³³، وفندق طراز خمس نجوم في قطاع غزة¹³⁴. كما ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن دحلان قام بشراء بيت رشاد الشوا، رئيس بلدية غزة السابق، بقيمة 400 ألف دولار¹³⁵.

وفي 2013/12/29، حكمت محكمة جرائم الفساد في رام الله غيابياً على رشيد أبو شبك، وهو من كبار الفريق الأمني التابع لمحمد دحلان، ومدير عام الأمن الداخلي الفلسطيني في قطاع غزة (نيسان/ أبريل 2006 – حزيران/ يونيو 2007)، ورئيس جهاز الأمن الوقائي في القطاع (2002-2006)، بالأشغال الشاقة مدة 15 عاماً، وغرامة مالية قدرها 930,496 دولاراً أمريكياً، وهي قيمة المبالغ المختلصة، وذلك بعد إدانته بجرم الفساد المتمثل بالاختلاس الجنائي، والكسب غير المشروع¹³⁶. وكان محمود عباس قد أصدر مرسوماً بإقالة رشيد أبو شبك من منصب مدير عام الأمن الداخلي¹³⁷، بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في 2007/6/14. وكشفت مصادر مطلعة للمركز الفلسطيني للإعلام، في نيسان/ أبريل 2011، أن أبو شبك هرب إلى بلجيكا وقدم طلباً للحصول على لجوء سياسي بعد تعرضه للملاحقة من السلطة، في إطار تصفية الحسابات بين قيادات فتح، وخضوعه للتحقيق، ومطالبته بتسديد أموال بقيمة سبعة ملايين دولار أمريكي، في إطار التحقيقات الجارية لكشف سرقات المال العام، مبينة أن أبو شبك سدد مبلغ 150 ألف دولار أمريكي¹³⁸.

¹³³ "دحلان" يوقع عقداً لشراء برج بـ 100 مليون دولار في دبي يضاف لسلسلة مشاريعه!!، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006.

¹³⁴ إبراهيم حمامي، "دحلان"... بين ماضي الحرمان وحاضر الفساد والمال والسلطان، المركز الفلسطيني للإعلام، 2006، انظر: http://www.palestine-info.com/arabic/spfiles/2006/da7laan/da7laan_4.htm

¹³⁵ وعد موفاز بربطة عنق هدية و"اغتاظ" من ألوغ عندما هناهُ بشراء بيت رشاد الشوا بـ 600 ألف دولار. دحلان: إنها نهاية الانتفاضة والهجمات والتحريض، الحياة، 2003/7/5، انظر: <http://bit.ly/1tg0UDV>

¹³⁶ "جرائم الفساد" تحكم على رشيد أبو شبك بالحبس 15 عاماً وغرامة مالية، الحياة الجديدة، 2013/12/30، انظر: <http://www.alhayat-j.com/newsite/details.php?opt=2&id=224297&cid=3166>

¹³⁷ عقب هزيمة القوات التي يتولى قيادتها أمام حماس في غزة: عباس يقلل أبو شبك ويحل مجلس الأمن القومي، الدستور، 2007/6/22، انظر: <http://bit.ly/YKxsOy>

¹³⁸ في إطار تصفية الحسابات بين قيادات فتح: أبو شبك يطلب اللجوء السياسي في بلجيكا بعد خضوعه للتحقيق في رام الله، المركز الفلسطيني للإعلام، 2011/4/28، انظر: <http://www.palinfo.com/site/PIC/newsdetails.aspx?itemid=26448>

خلاصة:

إن هدر الموارد المالية الفلسطينية، بتحويل إيرادات خزينة الدولة إلى جيوب الأفراد، وانتشار الفساد الإداري وغيره، وانتشار البطالة بشتى أنواعها، إضافة إلى تأثير مصداقية السلطة أمام الدول والجمعيات والمؤسسات المانحة، وبالتالي تراجع المساعدات وفرص التنمية، يؤدي إلى الحد من النمو الاقتصادي.

إن الأزمة المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل اتفاق أوسلو، ومعاناة موظفيها من عدم قبض رواتبهم، والأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها وحتى يومنا هذا أيضاً، كان من أهم أسبابها استتراء الفساد في السلطة ومؤسساتها، كما تبين لدينا مما سبق، وغياب الرقابة الفاعلة والجادة، سمح بإيجاد طبقات من المنتفعين الذين لا يشغلهم إلا عملية الانتفاع الشخصية، وبالتالي حدوث فجوة بين طبقات المجتمع.

إنّ الفساد الضارب بأوتاده في السلطة الفلسطينية، حتى في البلديات الفلسطينية في الضفة الغربية، حيث بلغت الديون المتراكمة لخزينة السلطة على البلديات ومصالح المياه نحو مليار شيكل (نحو 259 مليون دولار أمريكي) في الفترة 1996-2012¹³⁹، في الوقت الذي يعاني فيه الفلسطيني معاناة اجتماعية واقتصادية هائلة وهو بحاجة لأي قرش يصرف في مكانه الصحيح. ويجب على السلطة أن تقدم نموذجاً حضارياً لشعب يريد تحرير أرضه، في الوقت الذي يعاني فيه من الأزمة الاقتصادية بسبب الحصار المالي والسياسي والاحتلال الإسرائيلي.

¹³⁹ أمان، تقرير الفساد ومكافحته: فلسطين 2012، نيسان/أبريل 2013، ص 21، انظر:

<http://www.aman-palestine.org/ar/reports-and-studies/1397.html>

ملاحظة: تمّ اعتماد سعر صرف الدولار مقابل الشيكل الإسرائيلي وفق معطيات بنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2012، الذي حدد سعر الصرف بـ 3.8559.

The Palestinian National Authority

Studies of the
Experience and Performance

1994 - 2013

هذا الكتاب

بعد نحو عشرين عاماً من اتفاق أوسلو ومن تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، أصبح هناك ما يوجب دراسة هذه التجربة من مختلف جوانبها؛ خصوصاً أنها لم تحقق جوهر الفكرة التي بنيت عليها، وهي التحول من سلطة حكم ذاتي إلى دولة مستقلة كاملة السيادة على فلسطين المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة).

يحاول هذا الكتاب تقديم دراسة شاملة حول السلطة الوطنية الفلسطينية وتجربتها، من خلال 15 فصلاً تدرس جوانب تأسيس السلطة ومؤسساتها التشريعية والقضائية والرئاسية، كما تدرس أداء الحكومات المختلفة. ويتناول الكتاب الوضع الداخلي الفلسطيني، والأجهزة الأمنية، وموقف السلطة الفلسطينية من قوى المقاومة، والأوضاع الاقتصادية والسكانية والتعليمية والصحية في الضفة والقطاع؛ كما يتناول إشكالية الفساد في السلطة، وتعامل السلطة مع وسائل الإعلام، وعلاقتها الخارجية.

هذا الكتاب يقدم دراسة علمية منهجية موثقة لتجربة السلطة، وقد خضع لإجراءات التحرير العلمي المعتادة من مراجعة وتدقيق وضبط نصوص وضبط توثيق، حتى خرج في حلته النهائية.

ISBN 978-9953-572-35-2



9 789953 572352



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 5034-14 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

